الرائد العربي

AL-RAEED AL ARABI

مجلة فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين
تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق

السنة الحادية عشرة - العدد الثالث والأربعون - الربع الثاني - ١٩٩٤

- **التأمين**

احتكار القطاع العام . وانفلات القطاع الخاص

- **التأمين العربي**

واقع اليوم . وآمال المستقبل

- **إعادة التأمين المالية**

- **١٩٩٣**

كوارث الطبيعة . وكوارث البشر

مكتبة

الرائد العربي

AL-RAEED AL-ARABI

مجلة فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين

تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق

السنة الحادية عشرة - العدد الثالث والاربعون - الربع الثالث ١٩٩٤

الشركة المصرية لإعادة التأمين
الوارد
التاريخ ٢٠ / ٩ / ١٩٩٤
الساعة
رقم ٥٨٩٩
مرفقات
إمضاء

المشرف العام

رئيس مجلس الإدارة الأستاذ وائل إسماعيل

رئيس التحرير

عبد اللطيف عبود

- المواضيع المنشورة في هذا العدد لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة
- ترتيب المواضيع يخضع لاعتبارات طباعية فقط
- المراسلات باسم رئيس التحرير

المحتوى

الموضوع	الكاتب / المترجم	الصفحة
التأميـــن بيـن احتكـار القطـــاع العام وانفلات القطاع الخاص	عبداللطيف عبود	٥
التأمين العربي بين واقع اليوم وآمال المستقبل	الدكتور عز الدين الكتاني	١٣
إعادة التأمين المالية	الدكتور عادل داوود	١٩
إعادة التأمين في الوطن العربي والاقتصاد العربي الجديد	قيس محمود المدرس	٣٢
الرقابة الإحصائية ، وفلسفة دمجها في الإدارة	الدكتور حسن زكي	٤٤
واقع الأسواق المالية العربية	زياد عربية	٦٢
برمودا جزيرة صغيرة وطاقة كبيرة	يوسف جناد	٦٦
الكوارث الطبيعية والخسائر المسببة لعام ١٩٩٣		٧٠

التأمين بين احتكار القطاع العام، وانفلات القطاع الخاص.

عبد اللطيف عبود

منذ سنوات، يجري نقاش، اتصف لبعض الوقت بالحيوية، في عددٍ من الأقطار العربية، حول أهلية القطاع العام ومدى صلاحيته لإنجاز عملية التنمية الوطنية الشاملة وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .... وعلى الرغم من أهمية موضوع النقاش وجديّة البحث فيه، إلّا أنه لم يرقَ إلى مستوى الاهتمام الجماهيري لأسباب عدة أهمها حياد أو تحييد الجماهير العربية بالنسبة لقضاياها عبرَ أشكال وأنماط مختلفة، مما أبقى نطاق النقاش في أوساط صحفية أو شبه أكاديمية في بعض الأحوال.

وقد رأى بعض من تناول هذه المسألة ــ ودون مواربة[1] ــ أنه من الخير الإجهاز على القطاع العام وتصفيته جملة وتفصيلاً جازمين أن السبيل الأجدى لمعالجة فشل عملية التنمية هو التخلي، بصورة مطلقة أو شبه مطلقة، عن القطاع العام وبيعه للقطاع الخاص الأكثر قدرة على تحقيق التطور الاقتصادي المطلوب (.....). وذلك كإجراء لابُدَّ منه لتجاوز حالات الضعف الاقتصادي، مع وجوب

(١) ــ القطاع العام مطلوب حيّاً أو ميّتاً، الأستاذ أحمد حسن ابراهيم ــ ملحق الأهرام الاقتصادي ــ أيلول / سبتمبر / ١٩٨٩.

تحرير المعاملات التجارية من جميع القيود الإدارية والبيروقراطية وأساليب الحماية الاقتصادية ..

بينما رأى لفيف آخر ممن تناولوا هذه المسألة — ودون أي ادعاء بالحياد[٢] — أنَّ وجود قطاع عام كبير ومؤثر أمر حتمي تمليه ضرورات سياسية واجتماعية، للسيطرة على الاقتصاد الوطني، بهدف إنجاز تنمية حقيقية تضمن بناء اقتصاد حيوي ومستقل ... ومن غير الممكن السير نحو هذا الهدف إلّا بوجود قطاع عام كبير ينمو ويستمر متناسقاً مع طموحات الأمة وأهدافها ...

وبين هذين الرأيين — كما هو واضح — ثمة مساحة كبيرة للاقتناع بأن ملكية وسائل الإنتاج ليست بالشيء الحاسم هكذا .... وليس نمطُ الملكية عاملاً حاسماً في تحقيق معجزة اقتصادية أو تنموية بمعزل عن عوامل أخرى أكثر أهميةً وأبلغ أثراً ... **فالإنسان** الذي هو هدف التنمية وأداتُها، **والدولة** بكيفيتها وأجهزتها المختلفة وممارساتها التشريعية والتنظيمية والسياسية، يمثلان جانبي العملية التنموية، ولابُدَّ من أن يكونا معاً قادرين على خلق علاقة حيوية فاعلة تلعب دوراً كاملاً في عملية الإنهاض الحضاري التي تعنيها التنمية الشاملة ...

ومن هنا يكتسب السؤال التالي مشروعيته، هل ينجح القطاع الخاص حيث فَشِلَ القطاع العام، مع فرضية ثبات جميع الظروف المحيطة بهما؟!!!؟...

هناك توجهٌ، على نطاق واسع، لتعليق فشل عملية التنمية جزئياً

(٢) انظر ابراهيم سعد الدين عبد الله وابراهيم حسين العيسوي ، حول تجربة القطاع العام في مصر ، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي العدد ١٣٩ أيلول / سبتمبر / ١٩٩٠.

أو كلياً على مشجب القطاع العام ــ الذي له بين من يدافعون عنه ألد أعدائه ــ وبالمقابل تُوضع أحلام كاذبة على حصان القطاع الخاص لتحقيق ما فشل فيه القطاع العام ... وهذه رؤية تفتقر إلى حدٍّ كبير من الموضوعية، فالعملية التنموية عملية بناء شاملة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، ولا يحققها تغيير ملكية وسائل الإنتاج .. ويجب تقييم أهلية القطاع الخاص من خلال ما سينجح في أدائه في إطار هذه التنمية، وليس من حيث عامل توفير الربح للمالكين . إذ إنَّ هذا ثابت في كثير من الأحوال .

إنَّ الدولة عندما تمارسُ وظيفتها التنموية على منهج التجربة والخطأ، وعندما تفتقر إداراتها إلى معرفة فن الإدارة وتعجز عن أدائه بصورة صحيحة، وعندما تغيب فاعلية الأجهزة الوصائية وأجهزة الرقابة غياباً كاملاً، وتتولى الدولة وظيفتها الإدارية في حدودها الدنيا ــ بأحسن الأحوال ــ ساعيةً إلى تحقيق ما هو مرغوب من الاستمرار والاستقرارية التي تصل إلى حالة من الركود تستبعد معها أية فرصة حقيقية لنجاح عملية التنمية سواء وُضعت على عاتق القطاع العام بصورة رئيسية، أم تولاها القطاع الخاص ، أم كلا القطاعين معاً ....

□ □ □ □

إذا كُنّا تعرضنا لموضوع له هذه الأهمية بعجالة، فلأننا نتناوله كمدخل فقط للحديث عمّا يشير إليه عنوان هذه الكلمة، وتحديداً حول نموذجين فقط من النماذج السائدة في أسواق التأمين العربية ــ معتبرين جدلاً أنّ النشاط التأميني في كل دولة عربية يعني سوقاً تأمينية ــ

● .. النموذج الأول ، أسواق تعمل فيها شركة تأمين وحيدة مملوكة للقطاع العام ، وتحتكر أعمال التأمين في البلد المعني بصورة مطلقة ، وتكون تابعة إمّا لوزارة الخزانة أو المالية كما هو عليه الحال في الجماهيرية الليبية ، أو لوزارة الاقتصاد والتجارة ، كما هو عليه الحال في الجمهورية العربية السورية ، وهذين البلدين يعتبران نموذجاً لهذا النوع من الأسواق .

● .. النموذج الثاني .. أسواق تعمل فيها أنماط مختلفة من شركات التأمين مملوكة لجهات وطنية أو أجنبية مسجلة داخل أو خارج البلد المعني ... ويتكاثر عددها بشكل يزيد عن استيعاب السوق الوطنية أو حاجتها ويسود هذا النموذج في كل من لبنان والأردن والسعودية واليمن ... إلخ .

وهكذا ففي حين تشكو أسواق النموذج الثاني تخمةً في عدد الشركات ، فإن أسواق النموذج الأول تفتقر إلى كسر طوق احتكار الشركة الوحيدة في دولة بأكملها ، وبين الحالتين على تناقضهما الصارخ نقاط التقاء مشتركة تشمل أكثر من مجال ....!!

□ □ □ □

● أسعار التأمين ... يمكن وصف هذه الأسعار في كلا النموذجين من الأسواق بأنها غير فنية أو بمعنى أدق غير صحيحة ، أي أنها لا تحقق شرط الملاءمة والكفاية والعدل ...

ففي أسواق النموذج الأول الاحتكارية ، تمارس شركة التأمين سياسة فرض السعر مستغلة موقعها المتفرد في السوق ، خاصة إذا كانت الجهة الوصائية التي تُسمى للإشراف على الشركة تفتقر إلى

المعلومات والخبرة اللازمتين لفرض صحة السعر ، ولابُدَّ من الاعتراف أن هذا أمر واقع ، وقد يؤدي بهذه الجهة إلى التزام الصمت تجاه إجراءات الشركة لرفع أسعار التأمين بغية رفع أرباحيتها ... وهكذا حالما تظهر حسابات الشركة خسارة لأحد فروع التأمين فيها فإن العلاج الجاهز لاحتواء الخسارة هو اللجوء إلى رفع بدل التأمين ... وحقيقة الأمر أن ظهور خسارة كهذه قد لايكون بسبب انخفاض السعر بل قد تظهر الخسارة حتى مع ارتفاع الأسعار فالسعر في التأمينات العامّة يبنى على احتمال تجريبي وكثيراً مايُظهر فرع ما معدل تعويضات في إحدى السنوات يزيد على ٦٠٪ بينما تنخفض هذه النسبة إلى أقل من ٣٠٪ في العام التالي . وإذا كان إجراء الزيادة يعقب نتيجة العام الأول فإن ذلك يوجب تخفيض الأسعار في العام التالي وهذا أمر غير عملي ، ولايمارس بأي حال .

كما أن الخسارة في أي فرع من فروع التأمين قد يكون مردها إلى سوء الإدارة، وضعف التنظيم، واحتمال وجود أخطاء وارتكابات شتى ، وتريد الشركة أن تُعفي نفسها من الدخول في تفاصيلها ... على أنَّ نقص الكفاءة لدى الجهة الوصائية ربما يدفعها في حالات أخرى إلى الوقوف في وجه تعديل أسعار التأمين بالرغم من توفر مبررات قاطعة بضرورة إجراء هذا التعديل ...

وفي أسواق النموذج الثاني فإن معيار التسعير هو ماتفرضه شدة التنافس في السوق للحصول على أعمال محدودة العدد بطبيعتها، فيهبط السعر تحت ضغط عامل التنافس . مما يؤدي إلى إعادة تأمين هذه الأعمال لدى معيدين دون المستوى المطلوب من حيث الثقة والكفاءة مع اكتفاء الشركة بعمولة إعادة تأمين تجعلها أقرب في

عملها إلى دور الوكيل أو المنتج بالعمولة دون أن ترق إلى مستوى الشركة الوطنية .

• كفاءة الجهاز الفني .... من السمات الرئيسية في أسواق النموذج الأول أن تكون سوية الأجر متدنية كوضع عام ، ليس في نطاق التأمين فحسب ، بل في جميع القطاعات الحكومية الأخرى .... كما تنعدم الضوابط أو الوسائل التي يمكن بواسطتها تقييم الجهد والكفاءة تقييماً مادياً أو حتى معنوياً فثمة سلسلة من التعاميم والبلاغات والإجراءات التي تُعيق ذلك وتمنع حتى التفكير فيه ، وغالباً ماتفتقر إدارات هذه الشركات إلى الموضوعية والجرأة في تشجيع الآخرين ودفعهم لتحقيق وضع فني متقدم ، بل إن الوهم والخوف من أي بديل محتمل يجعل موقف هذه الإدارات عكس ذلك .

وهنا الواقع الذي يلغي الدافع المادي والمعنوي لأي عنصر من العناصر الفنية والإدارية لتطوير معارفه وإغناء تجربته ، ومن يدركه الحماس بعد ذلك فسيرى في الجو العام أكثر من سبب لإحباطه وكبت اندفاعه .

أما في النموذج الثاني ، فإن القدرة على الاستجابة لمتطلبات المنافسة المحمومة هي معيار التقييم لكفاءة العنصر ... وهكذا ينحرف التوجه عن بناء وتطوير المقدرات الفنية ... ليصبح انجرافاً نحو مايتطلبه السوق للفوز بتأمين حجم أكبر من الأعمال ... والشركات في هذا النموذج لايقع في أولوياتها درجة التأهيل الفني والعلمي للعنصر المطلوب بمقدار مايكون التقيم منصباً على المقدرة التسويقية فحسب ...

● الربحية... تستطيع شركة التأمين التي تنفرد في سوق وطنية بأكملها تحقيق نسبة عالية من الربح في أعمالها التأمينية تبلغ حداً يفوق النسب الطبيعية التي يهدف إليها أي مشروع تجاري. والتفسير لدى الإنسان العادي أن الشركة الحكومية لاتقوم بسداد تعويضات عن الحوادث عند وقوعها أو هي ، على الأقل ، تقصر في ذلك فلا تؤدي كامل مايجب تأديته. وهذا مفهوم شائع وشبه عام. ولكن المسألة ليست على هذه الصورة تماماً ، إذ إن الربح المرتفع قد يعزى لواقع ، التسعير الذي أشرنا إليه سابقاً من حيث أن إطلاق يد الشركة في وضع أسعار التأمين يؤدي إلى وجود أسعار ممتازة من وجهة نظر معيدي التأمين وبالتالي فهم يقدمون على قبول أعمال هذه الشركة ويعرضون دفع عمولات عالية.. مما يتيح تحقيق ربح كبير لها... بطبيعة الحال فإن أعمال إعادة التأمين الصادرة تحقق ربحاً لمعيدي التأمين أيضاً... ولانرى حاجة للتنويه بمدى الضرر الاقتصادي الذي يحدثه واقع كهذا الواقع..

وفي النموذج الثاني فإن شركة التأمين تكون مشروعاً تجارياً يهدف إلى تحقيق الربح. وهذا هدف مشروع.. ويكون محور الاهتمام الأول لدى أصحاب الشركة ومساهميها... ولكن عندما تتكاثر شركات التأمين في هذا النوع من الأسواق فإن إمكانية تحقيق الربح تضيق ، وعلى هذا يتوجب البحث في وسائل وممارسات تقود إلى توسيع هذه الإمكانية..!!

● التأثير على ثقة المواطن بالتأمين... في سوق احتكاري ، غالباً ماينظر إلى التأمين كما لو أنه أداء ضريبة بصورة ما... وفي سوق منفلت ينظر إلى أساليب العمل التأميني بريبة مردّها أسلوب أو

أساليب الحصول على العمل ... والحقيقة أن جهداً قليلاً يبذل من أجل نشر الوعي التأميني .. وقد لايكون ثمة أي جهد في هذا الاتجاه .. خاصة عندما يتلازم أي نموذج من النموذجين بضعف جهاز الإشراف على التأمين في الوزارة أو الجهة المعنية .

وهكذا فإنّ النموذجين يتلاقيان في إفراز نتائج سلبية تكاد تكون متطابقة ، على الرغم من تباين أسلوب الممارسة واختلاف نمط الملكية ... وإذا كان إصلاح الأسواق التي يسود فيها تكاثر الشركات الخاصة ممكناً ، باتخاذ إجراءات تفرض الدمج أو تضع حداً لرأس المال أو حداً لحجم الأقساط والامتناع عن منح تراخيص لإنشاء شركات تأمين جديدة ، فإن كسر احتكار الشركة الوحيدة يغدو ضرورياً خاصة إذا أخذنا بالاعتبار التوجهات الجديدة في معظم البلدان نحو مزيد من الخطوات التي تقنن سيطرة القطاع العام على نشاطات ليست لها هذه الدرجة الكبرى من الحيوية والأهمية .. ناهيك عن القول بأن كسر الطوق الاحتكاري قد يسهم فيه القطاع المشترك مساهمة فعّالة .

وفي مطلق الأحوال فإن وجود هيئة أو جهة للإشراف على التأمين ، بغض النظر عن المسميات والهياكل والتبعية ، تكون قادرة على قراءة صحيحة في معطيات الشركات كل على حدة وتقييم أداء السوق بأكمله سواء ماارتبط منه بصحة الأسعار أو نطاق ومدى الحمايات التي يقدمها التأمين أو كفاءة التغطيات الممنوحة وكفاءة إعادة التأمين التي تحمي محافظ الشركات .... هذا الوجود يبقى شرطاً لازماً وحيوياً من أجل تطوير سوق التأمين وضبطه ، حيث يوضع النشاط التأميني شكلاً ومضموناً على المسار الصحيح .

التأمين العربي
واقع اليوم . وآمال المستقبل*

الدكتور عز الدين الكتاني
أستاذ قانون التأمين بكلية الحقوق
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

سأتناول فيما يلي محورين لا أنازع في أنهما من البساطة بمكان إذ أن أولهما سيباشر وضعية التأمين في البلاد العربية ، وثانيهما سيلخص تطلعات هذه البلاد أو التطلعات التي من حق شركات التأمين بالبلاد العربية أن تصبو إليها وتبلور آمالها .

1 ــ قد يكون من باب تحصيل الحاصل القول بأن وضعية التأمين بالبلاد العربية إسلامية منها كانت أم لا ، وضعية تتسم بضعف نشاط التأمين بمقارنته بما هو عليه في البلدان الأوربية أو الأمريكية ، وإن كان التأمين قد قطع أشواطاً هامة خلال السنوات الأخيرة .

وإن التأمين في البلاد العربية لا يتسم فقط بالضعف في الإنتاج والمنتوج ، بل وكذلك بالضعف في الطلب .

وهكذا ، فإن كثيراً ما نلاحظ من باب العرض والطلب ، أن الأول قليل التنوع ، والثاني ضعيف الحجم .

---

* ألقيت هذه المحاضرة في إطار النشاط الثقافي للمؤتمر العام العشرين للاتحاد العام العربي للتأمين الذي انعقد في مراكش بالمملكة المغربية خلال الفترة من ١ ــ ١٩٩٤/٥/٤ .

وإذا حاولنا البحث عن أسباب ذلك، تبادر إلى الذهن أن التأمين في حد ذاته كنشاط أو كمنتوج أو كعملية أو كعقد، يشكل في كل البلاد العربية غرساً مستورداً من الخارج، لا جذور له في العوائد العربية، ولا في الثقافة العربية، ولا في المعطيات الاجتماعية التي تقوم عليها بنيتنا، رغم ما نعرف به كعرب من روح التضامن والتعاون.

إن التأمين في شكله التجاري غير التعاضدي، يبتعد حقاً عن هذه المعطيات، وقد نسب الباحثون في هذا الميدان ضعف التأمين في البلاد العربية وفي بعض الدول السائرة في طريق النمو إلى العامل الديني.

لقد اعتبر الفقهاء في مختلف الديانات، أن عملية التأمين في حد ذاتها عملية يحاول بواسطتها المؤمن والمؤمن له درء آثار أو عواقب القدر الإلهي.

فمن المعلوم أن عدداً من الفقهاء المستشرقين، وكذا الفقهاء المسلمين اعتبروا أن عقد التأمين يشكل عقداً باطلاً ومرفوضاً من لدن الشريعة الإسلامية، كما أوضح ذلك ابن عابدين في كتاب «الحاشية» أو الشيخ بخيت المطيع، أو الشيخ عبد الرحمان قرعة، أو الأستاذ أحمد إبراهيم، إلى غيرهم ممن عارضوا في صحة التأمين في الإسلام.

إلّا أننا نجد كذلك من نادى بصحة هذه العملية، إن بتحفظ أو بدون تحفظ.

فللتذكير فقط، يمكن ذكر شيخنا المرحوم محمد عبده، والشيخ مصطفى الزرقاء، وكذا الشيخ أحمد طه السنوسي، أو الأستاذ أحمد عيساوي، أو الأستاذ يوسف موسى، أو الأستاذ برهام عطاء الله، وكلهم نادوا بصحة العقد من خلال تعليلات، تكتسي تارة صبغة قانونية، وتارة صبغة اجتماعية، وتارة صبغة دينية صرفة.

ومن الفقهاء كذلك، شيخنا المرحوم علال الفاسي، ومن صاحبه في الحركة السلفية، اللذين وإن تحفظوا في شأن التأمين التجاري، لم يغلقوا الباب بالمرة.

وكل هذا التذكير الذي أستسمحكم في القيام به، يرمي فقط إلى التأكد من عدم وجود إجماع كامل وتام حول مشروعية أو عدم مشروعية التأمين في الإسلام.

كما أن هذا التذكير يرمي من جهة أخرى إلى تبيان أن العامل الديني في حد ذاته، لا يمكن أن يعتبر العامل الأساس الذي يجب أن يرد إليه تخلف التأمين في البلاد العربية الإسلامية.

وبالفعل، فإنه يكفي أن نأخذ مثالاً حياً حول التأمينات الشخصية المتداولة في الأوساط الصناعية لفائدة مستخدمي المعامل والوحدات التجارية والصناعية بصفة عامة، لنلاحظ أن من أهم المطالب التي يتقدم بها العمال، توجد تلك التي تتعلق بتحسين مستوى التغطية والضمان ضد الأمراض والشيخوخة، دون أن نجد لدى أية طبقة من العمال أي حاجز ذو صبغة دينية ولن نجد بالفعل أجيراً أو أجراء يرفضون التأمين بسبب انتمائهم الديني، بل الأمر عكس ذلك، الشيء الذي يجعلنا نستبعد العامل الديني من النقاش.

وقد يكون مرد ضعف التأمين في البلاد العربية لعاملين آخرين هما العامل السيكولوجي، والعامل الاقتصادي:

ـــ فالأول وهو الذي يختلط فيه عامل نفساني وعامل اجتماعي يختص به الكثير منا.

وبالفعل، فقليلاً ما نقوم الأخطار ونعطيها حق قدرها من الاهتمام، باعتبار أن المرض أو الحادث أمر قد يصيب الغير ولا يصيبنا أبداً، الشيء الذي يبعدنا عن التأمين.

ـــ أما العامل الثاني، وهو العامل الاقتصادي، فلا شك أنه يزن بثقل كبير في ميزان عوامل ضعف التأمين في البلاد العربية.

فمن البديهي أن التأمين وهو يشكّل مبادرة صيانة وضمان ومحافظة على مكتسب، يشكل في نفس الوقت مبادرة قد تحقق أو لا تحقق أهدافها في المستقبل.

فبالنظر إلى مستوى معيشة المرشح للتأمين، يمكن أن نجمع على أن مثل هذه المبادرة لا يمكن أن يقوم بها إلّا من تغلب على حاجياته اليومية وتوفر له ما يخول له إمكانية التفكير في غد أفضل.

فإذا اعتبرنا أن مستوى المعيشة في البلاد العربية لا زال منخفضاً جداً في جل الحالات، سهلت الخلاصة.

إلّا أنه بالنمو الاقتصادي الذي عرفته البلاد العربية، وبالمشاريع الجديدة المنجزة خلال الربع قرن الأخير إلى ثلاثين سنة الأخيرة، نما التأمين واتسع النشاط وأصبح اللجوء إلى التأمين أمراً ضرورياً لا لدرء الأخطار فقط، بل وكذلك كعنصر أو أداة من عناصر أو أدوات التنمية.

فكم من قروض لا توفر ولم تكن تتوفر إلّا باللجوء إلى نوع أو آخر من التأمين .

ويبقى مع ذلك أمامنا طريق طويل وصعاب يجب التغلب عليها ، وذلك في كل مجالات التأمين .

فما هي تطلعاتنا يا ترى ؟.

2 ـــ لا شك أننا نتطلع جميعاً إلى غدٍ أفضل لنشاط التأمين في البلاد العربية ، وما جمعكم هذا إلّا دليل ملموس وقاطع على تحمس المؤمنين العرب لهذه الفكرة .

لا شك أن المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة من جميع جوانبها وعلى الخصوص منها المستمدة من المنظمة العالمية للتجارة الحديثة الولادة ، تدعونا جميعاً في البلاد العربية إلى تفكير جديد ، وسياسة جديدة ، ومناهج تجعلنا نساير الركب حتى لا يسير الركب علينا ودوننا .

ولتحقيق غدٍ أفضل لنشاط التأمين في البلاد العربية ، يتعين لا محالة التغلب على العوامل التي ذكرت بها في الجزء الأول من هذه المداخلة .

فلقد تبين بوضوح أن العامل الأساس هو العامل الاقتصادي ، ويليه العامل السيكولوجي ، بينما يتخلف في جل البلاد العربية العامل الديني كحاجز يحول دون التأمين .

وهكذا ، فمن الواضح أن نمو نشاط التأمين مقرون بنمو النشاط الاقتصادي بصفة عامة .

ولما كان اقتصاد البلاد العربية سائراً في طريق النمو بصفة يمكن أن نطمئن لها ونرتاح لها في جل البلاد ، فإن التساؤل يبقى مطروحاً حول مدى ملاءمة منتوجات التأمين ومعطيات السوق وسعته واتساعه ، ليتحقق التجاوب بين العرض والطلب .

فشركات التأمين في البلاد العربية مدعوة هكذا إلى سياسة تجارية جديدة ومن البلاد من سار في هذا الاتجاه منذ بضع سنوات ، مستعملاً الوسائل الحديثة لدراسة السوق وترويج منتوجات التأمين بالطرق العصرية المستعملة لجلب الزبناء وإقناعهم بأهمية المنتوج وضرورة اقتنائه .

ولقد أسفرت هذه السياسة عن أبعاد ملموسة ونتائج حميدة، سيما وأن جل شركات التأمين في البلاد العربية أصبحت ولله الحمد، تتوفر على التجهيزات الإعلامية اللازمة ووسائل التسيير التي تخول لها أن تقوم بدور أكثر فعالية في الميدان الاقتصادي.

إلّا أن الرفع من مستوى هذه التقنيات وهذه التجهيزات، وكذا الرفع من مستوى الأطر التي تتوفر عليها شركاتنا، كل ذلك لا زال يشكل هدفاً يتعين بذل أقصى الجهود لتحقيقه.

وهنا يفرض التعاون العربي نفسه بنفسه، ويفرض تبادل الخبرات كذلك نفسه بنفسه، وذلك ما يفرض أولاً أن ننكب على دراسة أنجع الوسائل لتحقيق اتصال فعلي بين الشركات والأسواق العربية يفوق نطاق المؤتمرات ويشكل تكملة لها.

كلنا يعلم أن الاتصال الفعلي والمستمر يشكل أنجع الطرق التي يمكن أن نسلكها لنكون دائماً على علم مما جرى أو يجري في بلاد أخرى من العالم العربي.

واسمحوا لي أن أأسف على عدم وجود مثل هذا الاتصال الفعلي، بل وعدم التوفر حتى ولو على أبسط المعلومات في بلاد عربية حول باقي البلدان الأخرى فيما يخص التأمين ومعطياته ومشاكله.

وأورد هنا مثالاً بسيطاً يفند ذلك، إذ لن يجد مثلاً الباحث في هذا الميدان، جامعياً كان أو رجل أعمال، أو إطار شركة تأمين بأية خزانة بالمغرب، أي شيء عن التأمين في البلاد العربية، اللهم فيما يخص ربما بلداً أو إثنين.

ولا شك أن الأمر بالمثل في جل البلدان العربية.

واسمحوا لي كذلك أن أعتبر أنه لا يمكن أن نتحدث عن غد أفضل للتأمين العربي كنشاط مشترك بين جميع البلاد العربية، دون أن يربط بين جميع البلاد اتصال وثيق على كل المستويات التي تهم هذا النشاط.

ولن يفوتني وأنا أنتمي إلى أسرة القانون، أن أنادي من هذا المنبر بضرورة توحيد قوانين التأمين بالعالم العربي، علماً أن عملاً وحدوياً مثل هذا يتطلب جهوداً كبيرة ووقتاً طويلاً، وبالتالي يفرض الشروع فيه في أقرب وقت ممكن.

ولن يفوتني كذلك أن أنادي بضرورة التشاور والتحاور قصد وضع سياسة عربية للتأمين، تقوم على مقومات من شأنها أن تجعل العالم العربي كفيلاً بمواجهة المتطلبات

التأمين العربي واقع اليوم وآمال المستقبل ـــ

إعادة التأمين المالية

FINANCIAL REINSURANCE

عادل داوود
شركة ترست العالمية للتأمين

مقدمة : لماذا نتحدث عن إعادة التأمين المالية :

واجهت أسواق إعادة التأمين العالمية تغيرات عديدة في الفترة منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن وذلك نتيجة لتدهور النتائج الاكتتابية بالإضافة إلى انخفاض عوائد الاستثمار بدرجة كبيرة ، أن الخسائر التي لحقت بشركات إعادة التأمين العالمية وكذلك سوق اللويدز ، قد أدت إلى تقلص الطاقات الاستيعابية بدرجة ملحوظة ، وكذلك فقد عانت الشركات المسندة من التشدد الذي مارسته أسواق إعادة التأمين عند مناقشة تجديد اتفاقيات إعادة التأمين النسبية وغير النسبية على حد سواء ، ويمكن القول أن التشدد الحالي في أسواق إعادة التأمين يمثل تغيراً ملحوظاً في الفلسفة الاكتتابية لمعيدي التأمين لم تشهدها الأسواق من قبل ، مما يفرض واقعاً جديداً في العلاقة بين الشركات المسندة ومعيدي التأمين ، ورغم أن هذه الورقة لا تهدف إلى استعراض التطورات الأخيرة في شروط تجديد اتفاقيات وتغطيات إعادة التأمين ، فإنه من المناسب أن نذكر هنا بعض ملامح هذا التشدد من جانب معيدي التأمين :

أولاً : ملامح التشدد في شروط الاتفاقيات النسبية :

- تخفيض عمولات إعادة التأمين مع ربطها ببرتجية الاتفاقية .
- عدم الموافقة على احتجاز احتياطي الأقساط غير المكتسبة ، واحتياطي التعويضات تحت التسوية إلا في حالات محدودة .
- التشدد في تطبيق جداول الاحتفاظ بالنسبة لاتفاقيات الفائض .
- محاولة التدخل في طرق التسعير التي تتبعها الشركات المسندة .

إعادة التأمين المالية ـــ

ولا شك أن ملامح التشدد في أسواق إعادة التأمين التي استعرضنا بعضها تمثل ضغوطاً حقيقية على السياسات الاكتتابية والتدفقات النقدية للشركات المسندة . مما يفرض عليها أن تفكر جدياً في أن تبحث عن الوسائل والأدوات الأخرى التي قد تكون بديلاً مقبولاً لأساليب وأدوات إعادة التأمين التقليدية ، وفي هذه الورقة سوف نحاول أن نلقي الضوء على مفهوم إعادة التأمين المالية وبعض أدواتها الهامة ، مع مقارنة إعادة التأمين المالية بأساليب الإعادة التقليدية ، ومحاولة فهم النواحي الإيجابية للإعادة المالية وكذلك بعض جوانبها السلبية ، مع دراسة الحالات والظروف التي يمكن فيها استخدام إعادة التأمين المالية بطريقة عملية ومناسبة .

وسوف نتجنب الدخول في التفصيلات الفنية الدقيقة لأدوات إعادة التأمين المالية ، حيث أن المجال المناسب لذلك يكون من خلال حلقة دراسية متخصصة ، وكل ما تحاول هذه الورقة أن تقدمه هو ـــ في الواقع ـــ محاولة لفهم مضمون إعادة المالية ومناقشة مدى مناسبة أدواتها لتكون بديلاً أو مكملاً لإعادة التأمين التقليدية .

نشأة أدوات إعادة التأمين المالية :

إن إعادة التأمين المالية ليست أسلوباً جديداً تماماً ، فقد تم استخدام طريقتين لإعادة التأمين تركزان على القيمة الزمنية للنقد TIME VALUE OF MONEY أي تأثير عنصر الفائدة في زيادة قيمة الأرصدة النقدية ، ففي سوق اللويدز استخدمت وثائق ROLLOVERS والتي استخدمت كطريقة لتحقيق درجة من الاستقرار في نتائج سنوات

الاكتتاب المختلفة ، وذلك بتحصيل أقساط من السنوات المربحة وترحيلها للسنوات التالية لتستخدم كاحتياط للسنوات التي تعاني من نتائج سيئة ، وذلك باستخدام تلك الأقساط لدفع جزء من التعويضات في السنوات التالية ، مع الأخذ في الاعتبار قيمة الفوائد المحققة على الأرصدة الناتجة من احتجاز تلك الأقساط . أن وثائق الـ ROLLOVERS قد تم إبطال استخدامها بواسطة هيئة اللويدز لأسباب مختلفة لا داعي لمناقشتها هنا ، وقد حل محلها مايسمى TIME AND DISTANCE POLICICES والتي ما زالت تستخدم حتى الآن في اللويدز باعتبارها من أهم أدوات التأمين المالية المستخدمة في تلك السوق ، وتتضمن تلك الوثائق دفع أقساط إلى معيد تأمين في الوقت الحاضر مقابل قيام المعيد بدفع التعويضات التي يطلب من نقابة اللويدز تسديدها في المستقبل عن تعويضات تحت التسوية (معروفة في تاريخ دفع الأقساط) أو عن التعويضات المحققة غير المبلغ عنها IBNR عن أعمال اكتتابية معينة ، وعادة تدفع الأقساط إلى إحدى الشركات التي تمارس إعادة التأمين المالية في برمودا حيث لا تكون تلك الأقساط ودخل الاستثمار الخاص بها خاضعين للضرائب ، وهذا يؤدي إلى زيادة قيمة رصيد تلك الأقساط زيادة ملحوظة خلال السنوات التالية ، بحيث يمكن استخدام الرصيد لتسديد التعويضات التي يستحق دفعها في المستقبل . إن النتيجة الواضحة لاستخدام هذه الطريقة تتمثل في أن نقابة اللويدز المعينة تتخلص من الاحتياط الخاص بالتعويضات تحت التسوية والـ IBNR وذلك مقابل دفع قسط إعادة التأمين الذي يقل بدرجة كبيرة عن مبالغ الاحتياطي ، مما يؤدي إلى زيادة أرباح الاكتتاب أو تخفيض الخسارة بالنسبة للنقابة ، ولقد استخدمت هذه الطريقة في معالجة المطالبات الضخمة التي واجهتها إحدى نقابات اللويدز وهي OUTHWAITE SYNDICATE بسبب اكتتاب بعض أخطار المسئوليات في عام ١٩٨٢ التي نتج عنه خسائر كبيرة ، فقد أظهرت حسابات تلك النقابة أن التعويضات المستحقة الدفع خلال السنوات من ١٩٩١ إلى ٢٠١٠ تبلغ ٢٠٥ مليون جنيه استرليني عن أخطار المسئوليات المذكورة ، بينما نجد أن تكلفة إعادة التأمين لسنة الاكتتاب ١٩٨٢ بلغت ٨٤ مليون جنيه استرليني ، وبالتالي فإن إعادة التأمين المالية قد ساعدت بدرجة كبيرة في تخفيض عبء الخسارة الذي تحمله أعضاء النقابة . هذا بالنسبة لنشأة إعادة

إعادة التأمين المالية ـــ

يمكن تعريف إعادة التأمين المالية على أنها أسلوب لإعادة التأمين يأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود كعامل رئيسي عند تحديد قسط إعادة التأمين ومبالغ وحدود التغطية ومدة الاتفاقية. وإعادة التأمين هذه تسمى «مالية» لأن القسط الذي تدفعه الشركة المسندة يعتمد إلى حد كبير على الدخل المستقبلي الذي يحققه معيد التأمين.

وإعادة التأمين المالية تساعد شركات التأمين ونقابات اللويدز على مواجهة المشاكل والمواقف التالية:

١ ـــ عدم استقرار النتائج بسبب دورات الاكتتاب UNDERWRITING CYCLES.
٢ ـــ التعديلات في قوانين الضرائب على نشاط التأمين.
٣ ـــ حدوث خسائر كبيرة تزيد عن قدرات شركة التأمين أو غير مغطاة بإعادة التأمين التقليدية.
٤ ـــ التوقف عن اكتتاب فرع تأمين معين.
٥ ـــ الأعباء المالية الناشئة عن التوسع في الاكتتاب.

وكما ذكرنا سابقاً فإن أسواق التأمين تعاني حالياً من زيادة الطلب على إعادة التأمين مع تقلص العرض (الطاقات الاستيعابية) بالنسبة لمعظم الفروع وزيادة أسعار معظم تغطيات تجاوز الخسارة، إن هذا الموقف الذي تعاني منه أسواق التأمين حالياً قد ساعد على الاهتمام بإعادة التأمين المالية على أساس أنها تقدم طاقات استيعابية في بعض الحالات التي يتعذر تغطيتها بأساليب إعادة التأمين التقليدية، أو حينما تكون أسعار وشروط التغطية مجحفة للشركة المسندة.

الرائد العربي ـــ

ماهي الاختلافات بين إعادة التأمين المالية وأساليب إعادة التأمين التقليدية ؟

يمكن أن نستعرض الاختلافات بين إعادة التأمين المالية والأساليب التقليدية لإعادة التأمين فيما يلي :

	الإعادة المالية	الإعادة التقليدية
١	ـــ تفاصيل كل تغطية تعد طبقاً لاحتياجات العميل في كل حالة على حده .	الأدوات المستخدمة معروفة مسبقاً ولا تختلف من عميل إلى آخر .
٢	ـــ المدة الزمنية لكل برنامج لا تقل عادة عن ٣ سنوات وقد تكون ٥ سنوات أو أكثر .	الفترة الزمنية للتغطية سنوية ويتم تجديدها بموافقة الطرفين في نهاية المدة .
٣	ـــ شروط توفير التغطية تعتمد على حاجات العميل في المدى الطويل ، ولا تعتمد على دورة السوق التقليدية .	شروط توفير التغطية تعتمد على دورة السوق من التشدد إلى التراخي .
٤	ـــ يتم شراء التغطية عادة من مصدر واحد بنسبة ١٠٠٪ من خلال برنامج متكامل طبقاً لاحتياجات العميل .	يتم شراء التغطية من خلال برنامج مكون من اتفاقيات وتغطيات عديدة ، ويشارك في التغطية عدد كبير من المعيدين .
٥	ـــ التغطية لا تتضمن استثناءات وتعطي حرية كاملة للشركة المسندة في الاكتتاب .	كل اتفاقية تحدد مجال التغطية وتتضمن العديد من الاستثناءات ، وقد تفرض قيوداً اكتتابية على الشركة المسندة .
٦	ـــ مسئولية معيد التأمين تكون دائماً محددة في الاتفاقية ، ولا يتحمل معيد التأمين أكثر	قد تكون مسئولية معيد التأمين محددة بمبلغ معين عن كل حادث أو عن كل خطر منفصل ، ولكن قد لا يكون

من الحدود المذكورة في العقد .	هناك حدود للتراكم بين الأخطار ، أو لمجموع المبالغ التي قد يتحملها المعيد خلال السنة ، وفي بعض الأحيان قد يقبل المعيد مسئوليات غير محددة .
٧ ـــ نقل الخطر الاكتتابي من من الشركة المسندة إلى معيد التأمين قد لا يوجد ، أو يوجد بدرجة محدودة .	يوجد نقل للخطر الاكتتابي من الشركة المسندة إلى معيد التأمين طبقاً لشروط وحدود التغطية .
٨ ـــ قسط التأمين يأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود وكذلك التوقيت المتوقع لدفع التعويضات المستحقة في المستقبل .	قسط التأمين لا يأخذ في الاعتبار العاملان المذكوران بطريقة واضحة ومباشرة .
٩ ـــ نسبة عالية للمشاركة في الأرباح تحصل عليها الشركة المسندة ، قد تصل إلى حوالي ٩٥٪ من الرصيد النقدي .	نسبة عمولة الأرباح في الاتفاقيات النسبية تكون عادة منخفضة ، بينما لا توجد مشاركة في الأرباح بالنسبة للتغطيات غير النسبية .
١٠ ـــ معيد التأمين يقدم للشركة المسندة ضمانات للوفاء بالتزاماته في شكل اعتماد مستندي أو أي ترتيب مشابه .	لا توجد ضمانات لوفاء شركة إعادة التأمين بالتزاماتها ، وفي حالة تصفية شركة إعادة التأمين قد لا تحصل الشركة المسندة على مستحقاتها بالكامل .

إعادة التأمين على أساس الخطر المحدد FINITE RISK REINSURANCH

يعتبر هذا الأسلوب لإعادة التأمين من أهم المسميات التي تدخل إعادة التأمين المالية ، ويهمنا أن نذكر هنا بعض النقاط الهامة التي تساعد في توضيح هذا الأسلوب لإعادة التأمين المالية :

١ ــ إن اصطلاح «الخطر المحدد FINITE RISK» يشير أن معيد التأمين يقبل درجة محددة من نقل الخطر، مقابل عائد متفق عليه مقدماً بين المعيد والشركة المسندة.

٢ ــ إن العائد الذي يحصل عليه معيد التأمين يجب أن يكون كافياً لتغطية مصاريفه بالاضافة إلى تحقيق هامش ربح معقول.

٣ ــ بالنسبة للشركة المسندة فإن هذا الأسلوب لإعادة التأمين يحقق لها تحسين مركزها المالي الختامي (الميزانية العمومية) وكذلك حسابات الأرباح والخسائر ويدعم مركزها المالي بصفة عامة.

٤ ــ إن المرحلة الأولى لترتيب إعادة التأمين على أساس الخطر المحدد تتمثل في دراسة أوضاع الشركة المسندة، ويشمل ذلك برنامج إعادة التأمين الموجودة لدى الشركة والتعرف على أوجه القصور في ذلك البرنامج أو الاتفاقيات التي قد تواجه صعوبة في الاسناد بالكامل، وكذلك مدى مناسبة برنامج إعادة التأمين لاحتياجات الشركة ومايشمله من استثناءات والشروط المالية لمختلف الاتفاقيات والتغطيات. ويجب أيضاً دراسة الخطط المستقبلية للشركة المسندة من حيث التوسع في فروع تأمين معينة أو ربما التوقف عن ممارسة فروع أخرى.

٥ ــ أما المرحلة التالية فتتمثل في دراسة أي أوضاع مالية معقدة تواجه الشركة المسندة مثل عدم كفاية نسبة الملاءة، أو الاختلاف الشديد في نسب الخسارة من سنة لأخرى، أو عدم كفاية احتياطات التعويضات.

٦ ــ وبناءاً على الخطوات السابقة يبدأ تصميم برنامج إعادة التأمين على أساس الخطر المحدد الذي يتناسب مع ظروف واحتياجات الشركة المسندة ويهتم لحل المواقف أو المشاكل المعينة التي تعاني منها الشركة. وهذا يعني أن برامج إعادة التأمين على أساس الخطر المحدد يتم وضعها لاحتياجات كل شركة مسندة على حدة أي أنها ليست برامج نمطية جاهزة كما هو الحال في الإعادة التقليدية.

أمثلة لإعادة التأمين على أساس الخطر المحدد:

المثال الأول: يشتمل هذا المثال على تغطية وقف الخسارة على أساس سنوي ANNUAL STOP LOSS COVER لفرع تأمين المسئوليات للأنشطة التجارية، ويمكن تلخيص

التغطية كما يلي :

ـــ مدة التغطية : من ١٩٩٣/١/١ إلى ١٩٩٣/١٢/٣١ .

ـــ **الشرط المسبق CONDITION PRECEDENT تستجيب هذه التغطية فقط إذا** تجاوزت الخسائر في تأمين المسئوليات المدنية للأنشطة التجارية للشريحة ١٥ مليون دولار (عن كل حادث) زيادة عن ١٠ مليون دولار (عن كل حادث) الحد الأقصى للاحتفاظ السنوي وهو ٤٥ مليون دولار .

ـــ الحد الأقصى السنوي للتغطية : ٣٠ مليون دولار .

ـــ القسط السنوي ١٢ مليون دولار .

ـــ الهامش الذي يتحصل عليه معيد التأمين : ١٠٪ من القسط السنوي .

ـــ إنهاء مسئولية معيد التأمين COMMUTATION : يتم حسب رغبة الشركة المسندة في نهاية أي سنة ، وتتحمل الشركة كافة المسئوليات بعد تاريخ الأنهاء ، مقابل الحصول على مبلغ مرتد يمثل ٩٥٪ من الرصيد النقدي .

ـــ في حالة عد استخدام التغطية : NON-UTILZATION : في حالة عدم وجود مطالبات تحت التغطية فإن الشركة المسندة يحق لها إنهاء التغطية في نهاية المدة مع الحصول على الرصيد النقدي ، أو استخدام الرصيد كقسط للتغطية خلال السنة التالية .

ـــ الرصيد النقيد CASH FUND : يعادل :

ـــ قسط إعادة التأمين

مطروحاً منه : ـــ هامش معيد التأمين

ـــ التعويضات المسددة

مضافاً إليه : ـــ قيمة الفوائد المستحقة (محتسبة عادة على أساس العائد على سندات الخزينة الأمريكية قصيرة الأجل) .

المثال الثاني : يشتمل هذا المثال على تغطية وقف خسارة سنوية لمحفظة أعمال الشركة المسندة بالكامل من جيمع الفروع .

ويمكن تلخيص التغطية كما يلي :

ــ مدة التغطية : من ١٩٩٣/١/١ إلى ١٩٩٣/١٢/٣١ .

ــ الحد الأقصى للاحتفاظ السنوي : المبلغ الذي يعادل نسبة خسارة قدرها ٧٥٪ من جميع أعمال الشركة وذلك خلال الفترة السنوية .

ــ الحد الأقصى للتغطية : ١٠٠ مليون دولار .

ــ القسط السنوي : ٣٦ مليون دولار .

ــ هامش معيد التأمين : ١٠٪ من القسط السنوي .

ــ إنهاء التغطية : يتم وفقاً لرغبة الشركة المسندة مع التزامها بجميع المسئوليات بعد تاريخ الإنهاء مقابل الحصول على نسبة قدرها ٩٥٪ من الرصيد النقدي .

المثال الثالث : يشتمل المثال الثالث على ما يسمى FUNDED COVER والمقصود بهذا الأسلوب هو استخدام قسط إعادة التأمين لتكوين رصيد نقدي خلال فترة تكون عادة في حدود خمس سنوات ، بحيث تدفع التعويضات من الرصيد النقدي وفقاً للشروط المتفق عليها بين الشركة المسندة ومعيد التأمين ويمكن تلخيص المثال كما يلي :

ــ فترة التغطية : ١٩٩٣/١/١ إلى ١٩٩٧/١٢/٣١ (خمس سنوات) .

ــ مجال التغطية : الخسائر الناشئة عن الإصابات الجسمانية من حوادث السيارات .

ــ حدود التغطية : ٢ مليون دولار عن كل حادث وخلال السنة بالكامل زيادة عن مليون دولار عن كل حادث وخلال السنة بالكامل .

ــ قسط التغطية : مليون دولار خلال السنة الأولى ٥٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً خلال كل سنة تالية من فترة التغطية .

ــ القسط الإضافي : إذا كان الرصيد النقدي سالباً بعد دفع القسط السنوي ، فإن الشركة المسندة تدفع قسطاً إضافياً يساوي ١٥٪ من الرصيد السالب .

ــ هامش معيد التأمين : ١٠٪ من القسط السنوي .

ــ الرصيد النقدي : يعادل = القسط السنوي .

\+ القسط الإضافي .

− هامش معيد التأمين .

− التعويضات المسددة .

\+ الفوائد المستحقة على الرصيد الموجب .

ــ إنهاء التغطية : بعد فترة ٣٦ شهر من تاريخ انتهاء التغطية ، فإن جميع المسئوليات تعود إلى الشركة المسندة مقابل ١٠٠٪ من الرصيد النقدي . وفي حالة ما إذا كان

الرصيد سالباً فإن الشركة المسندة سوف تدفع إلى معيد التأمين ٨٥٪ من الرصيد السالب على ثلاثة أقساط سنوية .

تعليقات هامة على الأمثلة السابقة :

١ ـــ يلاحظ ارتفاع قيمة القسط السنوي ، ففي المثال الأول نجد أن نسبة القسط إلى مبلغ التغطية RATE ON LINE يعادل ٤٠٪ ، وهذه نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بتغطيات تجاوز الخسارة .

٢ ـــ من أهم عناصر إعادة التأمين على أساس الخطر المحدد ، ما يطلق عليه : « الرصيد النقدي » CASH FUND ، وتحصل الشركة المسندة على نسبة مرتفعة من الرصيد النقدي تتراوح ما بين ٨٠٪ إلى ١٠٠٪ وذلك في نهاية المدة المتفق عليها ، ويمكن استخدام الرصيد النقدي لتسديد الأقساط المستحقة للفترات القادمة ، إن تكوين الرصيد النقدي وأحقية الشركة المسندة في الحصول على نسبة مرتفعة منه أو الحصول عليه بالكامل في بعض الحالات هو أهم ما يميز هذا النوع من إعادة التأمين ، كما أن هذه الميزة الهامة تبرر ارتفاع قسط إعادة التأمين الذي يشكل العنصر الأساسي لتكوين الرصيد النقدي ، وبينما نجد في تغطيات زيادة الخسارة أن معيد التأمين يحتفظ بقسط التغطية بالكامل حتى في حالة عدم وجود أي مطالبات ولسنوات عديدة وخاصة في الشرائح العليا من التغطية ، فإننا في المقابل نجد أن الشركة المسندة في تغطيات إعادة التأمين المالية تستفيد إلى أقصى حد ممكن من الأقساط التي تدفعها إلى معيد التأمين .

٣ ـــ كذلك نجد أن معيد التأمين يحتسب فوائد على أقساط إعادة التأمين وعلى قيمة الرصيد النقدي ، وهذه ميزة هامة أخرى تساعد على زيادة قيمة الرصيد النقدي وتضاف إلى مميزات إعادة التأمين المالية .

٤ ـــ المثال الثاني يوضح بجلاء مدى المرونة التي تتميز بها إعادة التأمين المالية ، حيث أن التغطية تشمل أعمال الشركة بالكامل من جميع الفروع ، ونصوص التغطية عادة تشتمل على أدنى حد ممكن من الاستثناءات ، وتمنح للشركة المسندة الكاملة في الاكتتاب .

الرائد العربي ـــ

٥ ـــ في المثال الثالث الخاص بما يسمى FUNDED COVER فإن مدة الاتفاقية بين الشركة المسندة ومعيد التأمين هي خمسة سنوات، مما يوفر درجة عالية من الاستقرار والاستمرارية في العلاقة بين الطرفين.

٦ ـــ نجد في المثال الثالث نقطة هامة تتعلق بحالة الرصيد النقدي السالب (أي أن نتيجة التغطية هي خسارة لمعيد التأمين) حيث أن معيد التأمين في هذه الحالة لا يتحمل الخسارة بالكامل بل أنه يحصل على ٨٥٪ من الرصيد النقدي السالب على ثلاثة أقساط سنوية تدفعها الشركة المسندة، وبهذه الطريقة فإن مسئولية معيد التأمين تكون محددة FINITE، كما أن الشركة المسندة تكون أمامها ثلاث سنوات كاملة لتسديد المبلغ المستحق السداد لمعيد التأمين.

٧ ـــ ولا بد أن نذكر هنا مرة أخرى أن من أهم مميزات إعادة التأمين المالية أن الشركة المسندة تتفادى مشاكل إفلاس معيدي التأمين أو توقفهم عن دفع التعويضات والمطالبات، وبالتالي تختفي مشكلة ضمانات إعادة التأمين غير المقبولة، ففي إعادة التأمين المالية نجد أن الشركة المسندة تتعامل مع شركة واحدة في الغالب، وتلك الشركة لديها أرصدة مالية ضخمة للغاية، وغالباً ما تكون مصحوبة بضمانات مصرفية في شكل اعتمادات مستندية من مصارف عالمية كبيرة، مما يضمن للشركة المسندة وفاء معيد التأمين بالتزاماته المالية.

شركات التأمين العربية وإمكانية استخدام إعادة التأمين المالية:

بعد أن استعرضنا المفاهيم الأساسية لإعادة التأمين المالية، لا بد أن نتساءل عن مدى إمكانية الاستفادة منها بالنسبة لشركات التأمين العربية، ويمكننا القول، بناءاً على المفاهيم التي سبق ذكرها، أن إعادة التأمين المالية تكون مناسبة في الحالات التي تتصف بانخفاض احتمالات وقوع الخسارة، وذلك حتى يمكن إتاحة الفرصة لتكوين الرصيد النقدي وهو الأساس الذي تدور حوله إعادة التأمين المالية، وبالتالي يكون من المناسب استخدام أدوات إعادة التأمين المالية للشرائح العليا من تغطيات إعادة التأمين المختلفة كبديل لتغطيات تجاوز الخسارة التقليدية أو لاستكمال النقص في تلك التغطيات، ومن المعروف أن شركات التأمين العربية تواجه صعوبات في شراء تغطيات تجاوز الخسارة لفرع

تأمين السيارات والمسئوليات وإصابات العمال، خاصة للشريحة العليا التي تكون غير محددة المسئولية، حيث يحجم الكثير من معيدي التأمين عن المشاركة في الشرائح غير محدودة المسئولية لأسباب معروفة، هذا بالرغم من أن سجل الخسائر في ذلك الفرع يثبت أن الشرائح المتوسطة والعليا من تغطيات تجاوز الخسارة مربحة لمعيدي التأمين في الغالب، بل أن الشرائح العليا غير محدودة المسئولية التي يرفضها معيدو التأمين من حيث المبدأ، لم تشهد أي خسائر على الإطلاق بالنسبة للأسواق العربية، ولذلك فإنني أقترح أن تقوم شركات إعادة التأمين العربية ــ وهي أكثر قدرة على تفهم أوضاع أسواقها العربية ــ بتكوين مجمع POOL لاكتتاب الشرائح المتوسطة والعليا من تغطيات تجاوز الخسارة لفرع تأمين السيارات والمسئوليات وإصابات العمل، بحيث يقوم المجمع باكتتاب الشرائح التي تتجاوز مليون دولار، وذلك بنسبة ١٠٠٪، ويقوم المجمع بترتيب تغطية باستخدام أدوات إعادة التأمين المالية، فمثلاً قد يحتفظ المجمع بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار من كل خسارة ويغطي الـ ١٫٥٠٠٫٠٠٠ التالية بإعادة التأمين المالية، وربما تكون هذه التجربة المقترحة هي طريقة مناسبة لكي تستفيد شركات التأمين العربية من أساليب وأدوات إعادة التأمين المالية، وهناك عدة مميزات لهذه التجربة المقترحة أوجزها فيما يلي:

١ ــ شركات التأمين العربية ستكون قادرة على الحصول على الشرائح المطلوبة بما فيها الشرائح العليا غير محدودة المسئولية وذلك من مصدر واحد.

٢ ــ رغم أن المجمع سوف يوفر تغطية غير محدودة المسئولية من الناحية النظرية، فإن الواقع العملي يؤكد أن خسائر الفرع المذكور التي تتجاوز مليون دولار للحادث الواحد تكاد تكون معدومة بالنسبة للسوق العربية.

٣ ــ إن ترتيب تغطية إعادة التأمين المالية لمدة خمس سنوات، يعطي المجال لتكوين الرصيد النقدي المناسب، وكذلك للحكم على مدى نجاح التجربة.

٤ ــ إن نجاح هذه التجربة سوف يفتح المجال لاستخدام أدوات التأمين المالية في حالات وتطبيقات أخرى، مما يساعد على زيادة الاحتفاظ لدى الشركات العربية ويوفر نوعاً من الاستقرار والاستمرارية في برامج إعادة التأمين.

والفكرة التي أعنيها هنا أن استفادة كل شركة تأمين عربية على حده من إعادة التأمين المالية، ربما تكون صعبة وغير عملية، ولكني على اقتناع كامل بإمكانية استفادة

سوق التأمين العربية ككل من الإعادة المالية وأدواتها المختلفة . وذلك من خلال شركات إعادة التأمين العربية في ظل ترتيبات تتعاون فيها تلك الشركات لخدمة الأسواق العربية وتمكينها من الاستفادة من الأساليب المستحدثة في إعادة التأمين ، من خلال هذا المؤتمر العربي فإنني أوجه النداء إلى شركات التأمين العربية لدراسة موضوع إعادة التأمين المالية وكيفية الاستفادة من أدواتها وأساليبها المستحدثة لدعم صناعة التأمين العربية .

الخلاصة : لقد استعرضنا في هذه الورقة بعض المفاهيم الأساسية لإعادة التأمين المالية ، وكذلك بعض الأمثلة العملية لتطبيق أدوات إعادة التأمين المالية، وناقشنا باختصار مدى إمكانية استفادة سوق التأمين العربية من هذا النوع المستحدث من إعادة التأمين . وأعتقد أن إعادة التأمين المالية قد وجدت لتبقى ، وأن أهميتها تزداد في السنوات القادمة ، لذلك فإنه يجب علينا الاهتمام بمتابعة التطورات التي تحدث في هذا المجال والتعرف على ما يستحدث منه من أدوات وأساليب ودراسة مدى إمكانية استفادة شركاتنا العربية من تلك الأدوات لتطوير برامج إعادة التأمين لديها .

إعادة التأمين في الوطن العربي والاقتصاد العربي الجديد

قيس محمود المدرس*

إن إعادة التأمين لا يمكن التحدث عنها من دون التحدث عن علاقات وروابط اقتصادية تجارية اجتماعية وأخيراً وليس آخر روابط مهنية ذلك لأن مهنة إعادة التأمين وبطبيعتها تتعدى الحدود الدولية وبذلك فهي تؤثر وتتأثر بتلك الروابط .

لا يمكن لأي باحث في هذا المجال من التحدث حول إعادة التأمين من دون الكلام أولاً عن أسباب اللجوء إلى إعادة التأمين وبالتالي فإني أجد نفسي مضطراً لتكرار ماطرح حول هذا الموضوع في العديد من المؤتمرات والبحوث ولكي أحقق الترابط الذهني ضمن هذا البحث فسوف أتطرق وبصورة سريعة للإجابة على السؤال المحدد التالي :

لماذا إعادة التأمين ؟

إن إعادة التأمين هي صمام الأمان الأخير قبل تعرّض شركة التأمين لأخطار الانحرافات في بعض أو كل المسميات التالية :

- الأقساط
- المسؤوليات
- النتائج

* رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة إعادة التأمين العراقية ، وقد ألقي البحث كمحاضرة في إطار النشاط الثقافي للمؤتمر العام العشرين للاتحاد العام العربي للتأمين الذي انعقد في مراكش بالمملكة المغربية خلال الفترة من ١ ـ ١٩٩٤/٥/٤ .

اسمحوا لي أن أتحدث أيضاً بإيجاز حول هذه المسميات الثلاث :

ــ إن أية شركة للتأمين تسعى جاهدة إلى توفير غطاء التأمين لجمهور المؤمن لهم فإذا ما طلب أيٌّ منهم غطاء أو تسهيلاً لا تمارسه هذه الشركة أو تلك فإنها تلجأ إلى معيد التأمين لتوفير ذلك الغطاء وبالتالي تمكنها من إصدار الوثيقة أو الغطاء وفقاً لمتطلبات المؤمن له ومساعدته بالتالي في المساهمة في النشاط الذي يحترفه ومحققه بذلك عدم تعطل أي مرفق من مرافق الحياة الفردية أو الاقتصادية هنا نجد أن معيد التأمين قد وفر الغطاء التأميني المناسب وحافظ المؤمن على علاقة مستمرة ومستقرة مع المؤمن له من دون توفير وتوفر غطاء إعادة التأمين وفي حالة غياب معيد التأمين فإن الحالة ستختلف كلياً حيث سيكون أمام المؤمن خياران لا ثالث لهما إمّا الانقطاع عن توفر غطاء التأمين للمؤمن له أو توفير الغطاء التأميني ومن دون وجود حماية للمسؤوليات التي تم الاكتتاب بها وبالتالي تعرض القاعدة المالية لشركة التأمين إلى مخاطر الانحراف والتآكل بسبب عدم توفر القاعدة العديدية والانتشار للأخطار المحدودية الخطر المؤمن عليه .

ــ إن غطاء إعادة التأمين يعالج النتوآت في المسؤوليات التي تكتتب بها شركة التأمين فهو بذلك يحقق الاستقرار في المحفظة وبما فيها من مسؤوليات ومحققاً بذلك خدمة للمؤمن بعدم تعريض احتياطياته ورأسماله لدرجة تعرّض عالية مقارنة بالمسؤوليات المكتتب بها .

إن الخيارات التي يوفرها معيد التأمين لمعالجة المسؤوليات سواء على الأساس النسبي أو غير النسبي أو كليهما توفر مرونة عالية للمؤمن لمعالجة المسؤوليات المكتتب بها وبالتالي تمكينه من اختيار الغطاء المناسب لتحقيق أفضل النتائج للمحفظة في تكوين وتطوير القاعدة المالية له .

ــ إن تسهيلات إعادة التأمين تساعد المؤمن في المعرفة المستقبلية لما سيتحقق من خسائر أو أرباح نتيجة لنشاطه وذلك من خلال الأغطية التي توفر له وبذلك فإن الأموال والفوائض النقدية ستجد طريقها للاستثمار الأمثل إذا ما كانت تغطيات إعادة التأمين قد تمت بشكل مناسب .

إن لكل حماية كلفة أو ثمن فكلما توسعت الحماية كلما زادت الكلفة وكلما

كانت الأخطار المتوقع حدوثها ذات تكرار عال كلما زادت الكلفة وكلما كانت المعلومات عن الأخطار المؤمنة شحيحة أو قليلة كنما كانت الكلفة أكبر ذلك لأن معيد التأمين لا يعمل من فراغ إن معيد التأمين يبدأ نشاطه معتمداً على رأسماله وإمكانياته الفنية المتمثلة بحسن اختياره للكادر والتدفق النقدي الناجم عن الأقساط المستلمة من الشركة المسندة .

بمرور الزمن تتكون فوائض نقدية تستخدم في تسديد التعويضات الناجمة عن نشاط إعادة التأمين ويحول الباقي إلى احتياطيات لمواجهة الانحرافات في النشاط .

من كل ما تقدم نجد أن التأمين وإعادة التأمين هما وجهين لعملة واحدة كل منها مكمل للآخر ولا يستطيع أياً منهما العمل من دون الآخر . إن تبادل التعاون والمعلومات والخبرة تعتبر من العوامل الرئيسية لنمو وتطور مهنة التأمين وإعادة التأمين .

بعد هذا العرض السريع لمهام وواجبات وأساسيات إعادة التأمين ومعيد التأمين دعونا نستعرض الخطوط الرئيسية للبحث والتي تكاد تتركز في ثلاثة محاور :

الأول : نشاط إعادة التأمين في الوطن العربي .
الثاني : واقع إعادة التأمين العربي وعلاقته بالواقع الاقتصادي الجديد .
الثالث : ماذا يستطيع قطاع إعادة التأمين العربي أن يقدمه للاقتصاد القومي العربي في ظل التوجهات الاقتصادية الراهنة .

نشاط إعادة التأمين في الوطن العربي

انطلاقاً من المزايا التي يحققها تواجد معيد التأمين في السوق المحلية فقد بادر العديد من الأقطار العربية بتبني فكرة تأسيس شركات إعادة تأمين . منذ أواخر الخمسينيات حيث تم تأسيس الشركة المصرية لإعادة التأمين عام ١٩٥٧ وفي عام ١٩٦٠ تم تأسيس كل من الشركة المركزية لإعادة التأمين في المغرب وشركة إعادة التأمين العراقية . لقد توالى تأسيس شركات إعادة التأمين العربية منذ ذلك الحين وأصبح عددها الآن ستة عشر شركة تمارس أعمال إعادة التأمين على وجه التخصص .

الجدول التالي يبين سنة التأسيس والجهة المالكة لشركات إعادة التأمين العربية :

اسم الشركة	البلد	سنة التأسيس	الجهة المالكة
١ ـــ المصرية لإعادة التأمين	مصر	١٩٥٧	قطاع عام
٢ ـــ المركزية لإعادة التأمين	اليمن	١٩٦٠	قطاع مشترك
٣ ـــ إعادة التأمين العراقية	العراق	١٩٦٠	قطاع عام
٤ ... إعادة التأمين الكويتية	الكويت	١٩٧٢	قطاع خاص
٥ ـــ إعادة التأمين العربية	لبنان	١٩٧٢	قطاع مشترك
٦ ـــ المركزية لإعادة التأمين	الجزائر	١٩٧٣	قطاع مشترك
٧ ـــ إعادة التأمين الوطنية	السودان	١٩٧٣	قطاع مشترك
٨ ـــ الاتحاد العربي لإعادة التأمين	سوريا	١٩٧٤	قطاع عام مشترك بين عدة دول
٩ ـــ العربية الدولية للتأمين	مصر	١٩٧٦	خاضعة لنظام المنطقة الحرة
١٠ ـــ المجموعة العربية للتأمين (أريج)	البحرين	١٩٨٠	قطاع عام مشترك بين عدة دول
١١ ـــ العربية الدولية للتأمين	البحرين	١٩٨١	قطاع خاص
١٢ ـــ التونسية لإعادة التأمين	تونس	١٩٨١	قطاع مشترك
١٣ ـــ التكافل وإعادة التكافل الإسلامية	السعودية	١٩٨٣	قطاع خاص
١٤ ـــ الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين	السعودية	١٩٨٥	قطاع خاص
١٥ ـــ بيت إعادة التأمين التونسي السعودي	تونس	١٩٨٥	قطاع خاص
١٦ ـــ ترست العالمية للتأمين	البحرين	١٩٨٩	قطاع خاص
١٧ ـــ مين للتأمين	لبنان	١٩٩٣	قطاع خاص

يمكن استخلاص المؤشرات التالية على نشاط شركات إعادة التأمين العربية العالمية في الوطن العربي :

١ ـــ إن ملكية الشركات إما للدولة أو القطاع الخاص أو ملكية مشتركة بين الدول والقطاع الخاص كما أن هناك شركات تعود ملكيتها لعدد من الدول أو الشركات

العاملة في تلك الدول .

٢ ـــ إن طريقة التعامل بين شركات الإعادة والشركات المباشرة تتراوح بين احتكار أعمال إعادة التأمين للسوق المحلي أو الحصول على حصة إلزامية من شركات التأمين المباشر وبنسب متفاوتة أو التنافس على الأعمال كأي معيد خارجي .

٣ ـــ ترتبط شركات إعادة التأمين العربية جميعها بعلاقات تنظيمية ضمن إطار اللجنة الدائمة لمعيدي التأمين العرب .

أياً كان شكل الملكية وأياً كانت طريقة التعامل بين شركات الإعادة والمعيد المباشر (سواء داخل السوق الواحدة أو ضمن السوق العربي ككل) فإننا نجد أن معيد التأمين هو الوسيلة الناجحة والمصفاة الدقيقة للأخطار الوطنية قبل تدفق هذه الأخطار للسوق الدولية . فكلّما كانت هذه المصفاة تمارس عملها بشكل فني وسليم ووفق قواعد وشروط مهنة إعادة التأمين كنا وجدنا أن السوق الوطنية والسوق الدولية قد حققتا ما تصبوان إليه من فوائد نتيجة هذا النشاط المهني .

إن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو :

ماذا حقق قطاع إعادة التأمين في السوق التأمين العربي ؟

واقع إعادة التأمين العربي وعلاقته بالواقع الاقتصادي الجديد

إن أهداف شركات إعادة التأمين العربية العاملة في الوطن العربي كانت ولا زالت تتمثل بخلق سوق وطنية لإعادة التأمين بهدف التعامل مع الأخطار الوطنية بما يحقق التخفيض الملائم لأقساط إعادة التأمين الصادرة والعمل في السوق الدولية كشركات مستوعبة للأخطار وبما يخدم الاقتصاد عن طريق تصدير خدمة إعادة التأمين . إن هذه الأهداف تتمحور كلها حول فكرة إيصال الطاقة الاحتفاظية للسوق المحلية إلى الحد الملائم الذي يحقق أفضل النتائج ومن دون تعريض القاعدة المالية للشركة المعنية لأي انحرافات .

إن التحليل المالي لأرقام الحسابات الختامية لشركات إعادة التأمين العربية سيساعدنا كثيراً في الحصول على مؤشرات الطاقة الاحتفاظية المستغلة والملاءة المالية للشركات والطاقة الاحتفاظية التي من الممكن استخدامها وصولاً للحد المسموح

به فنياً. بكلام آخر أن التحليل المالي لأوضاع شركات إعادة التأمين العربية سيساعدنا في معرفة الطاقة الاحتفاظية غير المستغلة والتي تعنى في واقع الحال التسرب غير المقبول للأعمال العربية خارج السوق العربية.

إن الأرقام والاتجاهات التالية لا تعدو كونها مؤشرات مالية/فنية وأن كفاءة الجهاز الإداري/الفني لأية شركة واستقرار كوادرها المتخصصة وخبرتها المتراكمة لتعتبر كلّها عوامل تؤثر في التقييم النهائي للشركة والسوق. إن الأرقام لوحدها لا تعطي الصورة الكاملة حيث أن إدارة هذه الأرقام والتعامل معها من خلال جهاز فني كفوء وإدارة متمرسة ومتخصصة هي التي تعطي تلك الأرقام مداها الصحيح في العمل والتعامل في ميدان متخصص كميدان إعادة التأمين.

فيما يلي أهم المسميات التي ترتبط بالتحليل المالي والملاءة المالية في ميدان إعادة التأمين :ـــ

ـــ حقـوق المالكيـن : وتمثل رأس المال المدفوع والاحتياطيات الحرة.

ـــ الاحتياطيـات الحرة : تمثل المبالغ المحتجزة من صافي الربح التجاري استناداً إلى نصوص قانونية أو بموجب النظام الأساسي للشركة المعنية وكذلك الأرباح غير الموزعة والمدورة إلى السنة المالية التالية.

ـــ الربـح التجـاري : (النتائج التجارية)ـــ وتمثل جميع الإيرادات من كافة المصادر مطروحاً منها جميع المصروفات الإدارية والاندثارات أي أنه صافي الربح المتحقق بنهاية السنة المالية.

ـــ الاحتياطيات الفنية : تمثل المبالغ المحتجزة في نهاية السنة المالية من حساب المصروفات والإيرادات التأمينية وتشمل احتياطي الأخطار غير المنتهية والتعويضات الموقوفة واحتياطي الطوارئ وأية احتياطيات فنية أخرى.

ـــ أمـوال الضمـان : وتمثل مجموع حقوق المالكين والاحتياطيات الفنية وهي الضمانة الأساسية لإيفاء معيد التأمين لالتزاماته.

تجاه الشركات المسندة وهي في ذات الوقت تمثل الأموال المتاحة للاستثمار من قبل معيد التأمين .

ـ النتائج الاكتتابية : تمثل جميع الإيرادات الفنية (الأقساط الواردة ، التعويضات المقبوضة والعمولات المقبوضة) مطروحاً منها جميع الكلف الفنية (الأقساط الصادرة ، التعويضات المدفوعة والعمولات المدفوعة ، صافي التعويضات الموقوفة ، صافي احتياطي الأخطار غير المنتهية) والمصاريف الإدارية .

ـ النتائج الفنية : تتضمن جميع الإيرادات الفية مطروحاً منها جميع الكلف الفنية يضمنها صافي الاحتياطيات الفنية الإضافية كاحتياطي الطوارئ أو غيره وكذلك المصاريف الإدارية .

ـ النتائج التأمينية : تتضمن جميع الإيرادات الفنية مضافاً إليها حصة الاحتياطيات الفنية من عوائد الاستثمار مطروحاً منها جميع الكلف الفنية والمصاريف الإدارية .

إن مايهمنا في هذا البحث هو علاقة الطاقة الاحتفاظية بحقوق المالكين (رأس المال + الاحتياطيات الحرة) ذلك لأن الأخير هو أحد الأسس التي ترتبط بها السياسة الاحتفاظية لأية شركة .

إن الأرقام التي توفرت لدي عن المؤشرات المالية لشركات إعادة التأمين العربية تشير إلى الآتي وبموجب الأرقام المنشورة عن الحسابات الختامية لعام ١٩٩١ (الأرقام ألف دولار أمريكي) .

الموجودات : ١٩٢٦٠٣٨

حقوق المالكين : ٥٧٣٠٢٠

الاحتياطيات الفنية : ٩٩٥١٢١

أموال الضمان : ١٥٦٨١٥٨

الأقساط الإجمالية : ٥٨١٩

الأقساط المحتفظ بها : ٣٦٤٦٣

إن المؤشرات أعلاه تدل على أن الأقساط المحتفظ بها لدى شركات إعادة التأمين العربية لاتشكل إلّا نسبة ٦٢ من حقوق المالكين ونسبة ٢٣ من أموال الضمان وكلتا النسبتين هي أقرب إلى الحد الأدنى منها إلى الحد الأعلى وبكلام آخر هناك طاقات احتفاظية كامنة وغير مستغلة من قبل شركات إعادة التأمين العربية ... السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا هذا الواقع ؟

إن علاقة إعادة التأمين شأنها شأن أية علاقة تجارية فهناك البائع وهناك المشتري ومن خلال ما تم استنتاجه من مؤشرات حول هذه العلاقة يمكن عرض الآتي :

إن شركات إعادة التأمين العربية لم تعطِ القدر الكافي من الاهتمام للأمور التالية :

١ ـــ تسويق خدماتها لشركات التأمين المباشر .

٢ ـــ تدريب كوادر الشركات المسندة .

٣ ـــ سرعة الاستجابة للأعمال المعروضة عليها .

٤ ـــ سرعة الاستجابة للإيفاء بالالتزامات المالية .

أما شركات التأمين المباشر فيمكن عرض المؤشرات التالية عن علاقاتها بمعيدي التأمين العرب :

١ ـــ التردد في عرض الأعمال على المعيدين العرب .

٢ ـــ البطء في تسديد الأرصدة المستحقة للمعيد العربي .

٣ ـــ الإلحاح في طلب أعمال تبادلية من المعيد العربي لتحسين درجة توازن الأعمال المسندة .

إن المؤشرات أعلاه يتحمل نتائجها قطاع التأمين وإعادة التأمين العربي والمستفيد الأول والأخير من عدم استغلال الطاقات المتاحة العربية هو الأسواق المنافسة . إن السوق العربية لا يمكنها العمل من دون السوق الدولية فالأخيرة منافسة ومكملة للسوق العربية ولكن المنطق يفرض إشباع الطاقة العربية المتاحة ومن ثم اللجوء للطاقات الإضافية المتاحة داخل المناطق الإقليمية ومن ثم السوق الدولية .

إن السوق الدولية للتأمين وإعادة التأمين قد بدأت تشهد مؤخراً انفتاحاً سيتيح

للشركات العاملة في هذا المجال من التنافس وبحرية داخل الأسواق المختلفة .

كما وإن اتفاقية تجارة الخدمات تحتوي على قواعد عامة تقع في خمس وثلاثين مادة وملاحق وهي مماثلة لاتفاقية الجات حول السلع وتعرف تجارة الخدمات بأنها تشمل الخدمات :

أ ـــ الواردة عبر الحدود الدولية .
ب ـــ التي يستهلكها مواطني أحد الأطراف خارج الحدود الوطنية .
ج ـــ التي توردها الشركات الأجنبية داخل الحدود الوطنية .
د ـــ التي يوردها مواطنوا أطراف أخرى داخل الحدود الدولية .

وتقضي اتفاقية تجارة الخدمات بالعمل بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية للشركات والخدمات المحلية والأجنبية على قدم المساواة وعلى وضوح وصراحة القوانين واللوائح والممارسات الوطنية التي تحكم الخدمات والتي يدخل ضمنها نشاط التأمين وإعادة التأمين . كما وتنص اتفاقية تجارة الخدمات على أحكام خاصة بالتزام الأطراف في مجال الدخول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية والتحرير التدريجي لتجارة الخدمات على نطاق القطاعات .

هذا وتشير اتفاقية تجارة الخدمات من جملة ما تشير إليه إلى الآتي :

أ ـــ يتعين على الطرف الذي لديه شركات احتكارية أن يضمن تصرف تلك الشركات طبقاً لسلوك تجاري لا يتنافس مع التزاماته للأطراف الأخرى .
ب ـــ ينبغي على الأطراف أن لا تطبق قيوداً على التحويلات والتسديدات الخاصة بالمعاملات التجارية الملزمة للطرفين .

بعد هذه الإشارة إلى كل من اتفاقية تجارة الخدمات واتفاقية الجات أرجو أن تسمحوا لي أن أنقل لكم النص الحرفي للبيان الرئاسي المختصر عن جولة أورغواي حول هذا الموضوع والذي هو باللغة الإنكليزية :

The Uruguay Round of trade negotiations is qualitively different from the traditional trade liberalization efforts that have taken place in the past under the auspices of GATT. It is not carried out under the standard negotiating framework limited to trade issues only. It is attempting to

change the nature of the GATT in ways which gives rise to great concern. For it is an attempt to restructure and refashion the rules of the international trading system in accordence with the interest and concerns of the major trading nations. In fact, the developed countries have succeeded in making it a complex, multilevel undertaking, which entails defining and writing the rules for new and important sphres of international economic relations. There is also an attempt to tackle issues of strategie importance for the design and management of the global economy, including the linkages between money, trade and finance.

In a number of respects, the outcome of the Uruguay Round may vitally affect the domestic development and future options of the developing countries. It thus represents a very special challenge for them. Unlike the GATT rounds of the past, in which the developing countries were essentially marginal observers of the contest between the developed countries, the participation of developing countries is critical to the achievement of abalanced set of results.

The Uruguay Round, therefore, is too important to be approached by the developing countries as yet another periodic round of trade negotiations in GATT. It needs very high policy priority and attention from them.
Only a collective response from the South can hope to face the well-organized strategy of the developed countries, which are attempting to put in place, Piece by piece, a structure for a new system corresponding essentially to their vision of the world and there interests.

The South Commission proposes that the common strategy of the countries of the South be based in the following principales:

(a) The close linkages between trade, money and finance already recognized should be fully respected, with particular attention to the impact of developed country trade policies and other macro-oconomic policies on the development prospects of developing countries. Determined efforts should be made to improve the functioning of the international monetary system and the flow of financial and real investment resources to developing countries. Normality cannot be restored to the international trading system until the world overall economic environment improves.
The link between the restrictive measures developed countries are applying to imports from developing countries and the ability of the latter to meet their debt obligations and their development needs are a key component of this interdependence;

(b) The multilateral trading system should be reformed, incorporating as a central objective the promotion of sustained development in the Third World. The special problems of the least developed countries already recognized should receive particular attention.
Trade policy can be a powerful instrument of economic development, and this aspect must not be lost sight of by narrowly focusing on import liberalisation,

(c) Confidence in a rule-based international trade system should be restored through a return to transparent multilateral nondiscriminatory disciplines, improved adherence by the major developed countries to the spirit and the letter of the agreed rules and disciplines, and the introduction of collective mechanisms for enforcement of the rights of the weak as of the strong.

بعد هذا العرض للواقع القائم لقطاع التأمين بصفة عامة وإعادة التأمين بصفة خاصة وفي ظل التوجهات الدولية الحالية والمستقبلية ما هو المطلوب منا كمعيدي تأمين عرب أن نقدمه لاقتصادنا القومي.

إن الإجابة على هذا التساؤل هو مضمون المحور الثالث والذي أسميه:

ماذا يستطيع قطاع إعادة التأمين العربي أن يقدمه للاقتصاد القومي العربي في ظل

التوجهات الاقتصادية الراهنة:

إن الطبيعة الخاصة لعملية إعادة التأمين كونها تعمل عندما تتعدى الأخطار حدود الطاقة الاحتفاظية للشركة المسندة داخل البلد وعندما تتعدى مسؤوليات هذه الأخطار الحدود القومية والإقليمية تجعل من هذه المهنة وسيلة مهمة من وسائل الحفاظ على الثروة الوطنية سواء عن طريق إيجاد الطرق الملائمة لزيادة الطاقة الاحتفاظية ولقبول الأعمال التبادلية لقاء الأعمال الصادرة ومن ثم توظيف الفوائض المالية داخل الرقعة الجغرافية للبلد ـ الإقليم والمنطقة في مجالات التنمية الاقتصادية. إن على معيد التأمين العربي أن يبصر السوق المعني بضرورة زيادة الطاقة الاحتفاظية إلى الحد الذي يوفر أقصى حماية بأفضل كلفة وذلك من خلال:

الرقابة الإحصائية

• فلسفة ديمنج في الإدارة •

د. حسن زكي
جامعة دمشق ــ كلية الاقتصاد

مقدمة:

ظهرت الحاجة إلى فحص المنتجات الصناعية منذ زمن طويل، مما أدى إلى تخصيص موظفين مسؤولين عن الفحص، تقع على عاتقهم مسؤولية الجودة. وبزيادة أحجام المصانع والمؤسسات زاد عبء الفحص والرقابة على المنتج أو الخدمة، الذي أكد ضرورة تطوير أساليب الرقابة على الجودة، التي تعتمد أساساً على عنم الإحصاء.

وبعد الحرب العالمية الثانية، كانت هناك حاجة ملحة إلى تطوير الجودة وأساليب تحقيقها في عديد من الدول، والمثال على ذلك الفرق الكبير بين المستوى الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، ودولة مثل اليابان.. فاليابان كانت بحاجة إلى الخروج من القاع، حيث كان المستوى الاقتصادي في أدنى مستوياته، بعد أن عانت من الحرب، وآثارها المدمرة.

أما الآن.. فنجد أن اليابان قد أصبحت من أكثر دول العالم تقدماً وأكثرها ثراء، بل أن العجز في ميزان المدفوعات التجاري الأمريكي يرجع ــ في جزء كبير منه ــ إلى الواردات اليابانية.

لقد غزت المنتجات اليابانية معظم دول العالم، وأصبحت العبارة المشهورة (صنع في اليابان) من العبارات المفضلة للمستهلك، سواء أكان هذا المستهلك دولة، أم شركة، أم فرداً، الأمر الذي أثار عديداً من التساؤلات حول هذا التحول الكبير في الصناعة اليابانية، ومن ثم في المستوى الاقتصادي لليابان. ويرجع «ديمنج»[1] السبب الأساسي

لهذا التحول في اليابان إلى انتشار الوعي الإحصائي ، واستخدام أساليب الرقابة الإحصائية على الجودة ، بل وأكثر من ذلك اقتناع اليابانيين الكبير بأهمية الطرق الإحصائية ، الأمر الذي حدا بأحد العلماء اليابانيين في عام ١٩٤٩ إلى أن يقول : «إن الطرق الإحصائية يمكنها أن تساعد في إعادة بناء اليابان»(٢)

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية الرقابة الإحصائية على الجودة وسبل تحقيقها للوصول بالمنتج أو الخدمة إلى أفضل جودة ممكنة وذلك بتطبيق فلسفة ديمنج ونظريته في الإدارة المتمثلة في أربع عشرة نقطة ، كما تهدف إلى محاولة إقناع الإدارة العليا في أي منشأة بأهمية الطرق الإحصائية ، التي كثيراً ما يساء استخدامها من قبل غير المتخصصين في تحقيق الرقابة على الجودة .

لقد كان السبب الأساسي الذي جعل ديمنج يقدم نظريته في الجودة هو إقتناعه التام بأن الاقتصاد الأمريكي في أزمة كبرى بسبب العجز المتزايد في الميزان التجاري . فقد انخفض حجم الطلب على الصادرات الأمريكية بسبب انخفاض مستوى الجودة والتركيز على الإنتاج بكميات كبيرة ؛ وبالتالي لم يعد الكثير من المنتجات الأمريكية في وضع يسمح بالمنافسة العالمية .. فالمشكلة في الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد في ظهور اليابان كمنافس قوي في السوق العالمية ولكنها أصبحت في حاجة إلى تحسين الجودة التي انخفضت بسبب الإدارة غير السليمة . وإذا كان هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية فما أحوجنا في البلدان العربية إلى تطوير الإدارة في مختلف المنشآت أو الشركات الصناعية أو الخدمية منها ؛ حتى نرقى بالمنتجات العربية في الأسواق العالمية ، لتكون في وضع منافس للمنتجات اليابانية والأوربية وبالإضافة إلى ذلك .. فإن أهم ما يتحقق من الرقابة الإحصائية على الجودة ما يلي :

- تحسين الجودة النهائية للمنتج أو الخدمة .
- زيادة الإنتاجية ، وتخفيض التكاليف للعملية الصناعية أو الأعمال التجارية وغيرها مما يعود بالفائدة على المنشأة ، أو الشركة ، ومن ثم الدولة .
- تحديد وتطوير الإمكانات التسويقية على المستويين : المحلي ، والعالمي .
- تحقيق التجانس في الإنتاج ، عن طريق تخفيض الاختلافات في العملية الإنتاجية .
- تخفيض أسعار المستهلك للمنتج أو الخدمة .

ما هي الجودة وما هي الرقابة الإحصائية على الجودة ؟

يعرف (Crosby) الجودة بأنها المطابقة لمتطلبات أو مواصفات معينة .[٣] كما يعرفها (Juran) بأنها الصلاحية للاستخدام .[٤] كما تعرف الجودة في المعهد الأمريكي للمعايير بأنها جملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة ؛ التي تجعلها قادرة على الوفاء باحتياجات معينة .

أما الرقابة على الجودة فتشمل الجهود اللازمة لتحقيق الجودة ، والحفاظ على استمرارية جودة مرتفعة للمنتجات والخدمات المزمع استخدامها .. إنها الجهود المبذولة لضمان صلاحية المنتج أو الخدمة للاستخدام . وهذه الصلاحية يتم قياسها وفقاً لمواصفات ومحددات معينة وإذا ما توافرت هذه المواصفات في المنتج أو الخدمة . فإن ذلك يعني أن الخدمة أو المنتج صالح للاستخدام المستهدف ، إلا أن طرق قياس هذه المواصفات تخضع للأخطاء . وعندما تختلف المقاييس ، فإن سبب هذه الاختلافات يمكن دراسته باستخدام الطرق الإحصائية . وبالتالي فإن الرقابة الإحصائية على الجودة تعني تطبيق المبادئ والأساليب الإحصائية في جميع مراحل المنتج أو الخدمة لتحقيق الجودة .

فلسفة ديمنج ، والنقاط الأربع عشرة[٥]

تعتبر الجودة الهدف الأساسي لفلسفة ديمنج التي تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى التغلب على العقبات والصعوبات الناتجة عن السياسات الإدارية التي تقف في مواجهة تحسين وتطوير جودة المنتج أو الخدمة . ولقد عبر ديمنج عن فلسفته في أربع عشرة نقطة ، يمكن تطبيقها في أي مكان وعلى أي منظمة ، كبيرة كانت أم صغيرة ، صناعية كانت أم خدمية . كما يمكن تطبيقها على أي قسم داخل هذه الشركة أو المنظمة ، على أن تتبنى الإدارة العليا هذه النقاط التي تعمل بها ، الأمر الذي سيؤدي به إلى نظام سليم وقوي يضمن النجاح للمؤسسة أو الشركة . هذا النظام الذي كان من أهم أسس نجاح الإدارة العليا في اليابان عام ١٩٥٠ ، والأعوام التالية له . وفيما يلي استعراضاً لهذه النقاط :[٦]

ـــ تعيين هدف ثابت لتحسين جودة المنتج أو الخدمة ، بفرض أن الوصول إلى مركز تنافسي قوي يمكن من الاستمرار في العمل .. فالمشاكل التي تواجه الشركات التي

ترغب في النجاح تتمثل في مشاكل اليوم ، ومشاكل الغد .. مشاكل اليوم التي تركز على المحافظة على جودة المنتج أو الخدمة بينما مشاكل الغد تتطلب بالدرجة الأولى هدفاً ثابتاً ، ونعهداً مخلصاً بالتطوير وبالمحافظة على وضع منافس ، وليس البحث عن الأرباح السريعة . ولتحقيق ثبات الهدف ، لا بد من اهتمام الإدارة بالآتي :

- الإبداع والابتكار وتحديد مصادر التخطيط طويل الأجل للمستقبل ، الذي يجب أن يأخذ في الاعتبار اقتراح منتجات وخدمات جديدة ، يمكن أن يكون لها سوق ، ومواد جديدة سيتم الاحتياج لها ، والتكاليف المحتملة ، وطرق الإنتاج ، والتغيرات المحتملة في معدات الإنتاج ، والحاجة المحتملة إلى مهارات جديدة ، والتدريب وإعادة التدريب للمشرفين والملاحظين ، وتكاليف الإنتاج والتسويق ، وخطط وتكاليف الخدمات ، وكفاءة الأداء ورضا المستخدم النهائي للمنتج أو الخدمة . وأحد متطلبات الإبداع والابتكار هو الإيمان بأنه سيكون هناك مستقبل مشرق مع إعلان الإدارة صراحة عن تعهدها بتحسين الجودة .
- تخصيص موارد للتعليم والبحث .
- تطوير تصميم المنتج بصفة مستمرة ، مع تعهد الإدارة بعدم فقد أي شخص لوظيفته ، لمساهمته في تحسين وتطوير الجودة في المنتج أو الخدمة .

٢ ـ تبني فلسفة جديدة ، حيث أننا في عصر اقتصادي جديد يتطلب مواجهة الكثير من التحديات فيجب على الإدارة أن تدرك مسؤولياتها ، وتأخذ على عاتقها مسؤولية قيادة التغيير فالكثير من اللوائح والأعمال الروتينية يجب أن تتطور ، لأنها تعتبر من العقبات التي تحد من الوصول إلى مراكز تنافسية .

١ ـ التوقف عن أسلوب الفحص الشامل ، بغرض تحسين الجودة .. فالفحص الشامل يعني الاعتراف ضمنياً بوجود عيب في المنتج أو الخدمة ، وأن العملية الإنتاجية ليست مطابقة للمواصفات المطلوبة . ويعتبر أسلوب الفحص لتحسين الجودة أسلوباً غير مجد وغير كفء ، ومكلفاً . فالجودة لا تأتي من الفحص بل من تحسين وتطوير العملية الإنتاجية . والفحص ومعالجة المعيب ليست عملية تصحيحية للعملية الإنتاجية بل تؤدي إلى زيادة التكاليف . فالفحص لا يؤدي إلى تحسين الجودة ولا يضمن الجودة ومواصفات الجودة وبالتالي من الضروري استخدام

أساليب المعاينة الإحصائية في عملية الفحص الأمر الذي يتطلب وجود المتخصصين في الإحصاء، حتى يمكن إخضاع العملية الإنتاجية للرقابة الإحصائية.

٤ ــ إلغاء ترسية الأعمال بناء على الأسعار فقط. فالمنافسة التي تبنى على الأسعار المنخفضة ليس لها معنى بدون الجودة. وبدون وجود مقاييس مناسبة للجودة فإن قطاع الأعمال سينجرف إلى العروض الدنيا والأقل سعراً مما يؤدي إلى انخفاض الجودة وارتفاع التكاليف. فكثيراً ما نجد المكافآت التي تمنح لمديري المشتريات الذين استطاعوا الحصول على مناقصات بأقل الأسعار، بدون وعي وتفهم لآثار ذلك على الجودة النهائية للمنتج أو الخدمة. وبالتالي يجب العمل على تدريب العاملين بقسم المشتريات من التركيز على أقل تكاليف للمواد المشتراة إلى أقل تكاليف كلية. كذلك يجب التركيز على مورد واحد، لأن العلاقة طويلة الأجل بين المورد والمشتري تكون أفضل من الناحية الاقتصادية، لأن المورد سيكون في مقدرته تطوير إنتاجه وتحسينه إذا ضمن عقوداً طويلة الأجل مع المشتري.

٥ ــ الكفاح والاجتهاد من أجل تطوير مستمر في النظام. ومن الضروري وجود فريق عمل، تكون مهمته تصميم المنتج أو الخدمة. ويعتبر ذلك من أهم العوامل التي تحقق الجودة، فالجودة لا بد أن يتم بناؤها في المنتج أو الخدمة وهو في مرحلة التصميم ولا بد من وجود تطوير مستمر في طريق اختبار الجودة وتفهم أكثر لاحتياجات المستهلك النهائي وطريقة استخدامه للمنتج أو الخدمة. وتقع مسؤولية الجودة بالدرجة الأولى على عاتق الإدارة. والجودة المرغوبة تبدأ من اقتناع الإدارة بالتحسين والتطوير الذي يترجم في صورة خطط ومواصفات واختبارات ثم يلي ذلك التنفيذ الفعلي.

ويشمل تطوير نظام الإنتاج والخدمات: التحديد الجيد والمدروس للمجهودات البشرية، واختيار الأفراد وأماكنهم الوظيفية، وتدريبهم وإعطائهم الفرصة لتطوير أنفسهم، والإرتقاء بمستواهم التعليمي. كما يتطلب إزالة الحواجز بين العاملين والإدارة، حتى يمكنهم المساهمة بأقصى ما يستطيعون من مواهب وقدرات.

٦ ــ فرض التدريب على رأس العمل بإعادة بناء النظام التدريبي، فالإدارة بحاجة إلى

التدريب الذي يجعلها في وضع تفهم فيه جميع العمليات التي تتم في المنشأة بمختلف مراحلها . اعتباراً من أول العمليات الإنتاجية . كالمواد الخام الداخلة للمنشأة إلى المنتج النهائي . ولا بد أن يراعى عند تقيم العملية التدريبية أن الأفراد يتعلمون بطرق مختلفة حسب قدراتهم وبالتالي من الضروري معرفة هذه القدرات حتى يمكن استخدامها الاستخدام الأمثل ولن يتأتى ذلك إلا بتبني نظام تدريب جيد .

٧ ــ تكوين القيادة : تعتبر القيادة الوظيفة الأساسية للإدارة فالإدارة لا بد أن تبحث عن الطرق المختلفة لتحسين وتطوير الجودة ، التي لا بد في النهاية أن تترجم في تصميم وتنفيذ المنتج النهائي كما أنه لا بد من استبدال المفاهيم التي لا تحقق الجودة بمفهوم القيادة السليمة التي تساعد على أداء العمل بشكل أفضل .. فمفاهيم مثل : الإدارة بالأهداف ، ومعايير العمل ومطابقة المواصفات ، وصفر معيب ، ومدح الأداء ... كلها مفاهيم خاطئة ، ولا بد من إلغائها ، واستبدالها بالقيادة السليمة .

وفيما يلي بعض المقترحات التي تفيد في هذا المجال :

ــ إلغاء الحواجز التي تمنع العاملين من أداء أعمالهم بفخر واعتزاز .

ــ القادة لا بد أن يكونوا على علم كاف بالعمل الذي يشرفون عليه ولا بد أن يوجهوا نظر الإدارة العليا إلى الظروف والأوضاع التي تحتاج إلى إصلاح ، كعيوب في المعدات والآلات أو ظروف عمل غير مقبولة أو أية مشاكل أخرى .

ــ العمل على تطوير نظام العمل .

ــ العمل على زيادة الثقة بين العاملين والمشرفين باختيار المشرفين ذوي الخبرة .

ــ عدم تركيز المشرفين على مستويات ومعدلات الأداء .

٨ ــ البعد عن سياسة التخويف : فلا يستطيع أحد أن يكون في أحسن حالات أدائه ، إلا إذا شعر بالأمان ، وعدم الخوف من التعبير عن آرائه وأفكاره ، أو أن يسأل أسئلة تعينه على أداء عمله والخوف يأخذ أشكالاً متعددة .. والقاسم المشترك فيها هو الخسارة التي يمكن أن تنتج عن ضعف الأداء ، وعدم تحقيق الأهداف الرقمية . كذلك يوجد الخوف من المعلومات ، نظراً لأن المعلومات الجديدة يمكن أن تكشف بعض أسباب الفشل ، ولكن النظرة الصحيحة

للمعلومات يجب أن تعتبر المعلومات وسيلة لتحسين المهمة المطلوب القيام بها، نظراً إلى أن تطوير الجودة لا يأتي إلّا من البحوث والدراسات التي تتطلب المعلومات.

٩ ـــ إلغاء الحواجز بين العاملين في الإدارات والأقسام المختلفة. يعتبر التنسيق بين الإدارات أو الأقسام المختلفة بالمنشأة من الأمور المهمة في تحسين الجودة النهائية للمنتج أو الخدمة فلا بد من التعاون بين الأفراد العاملين في الأبحاث، والتصميم، والمشتريات، والمبيعات وغيرها من الإدارات، بهدف تحسين العملية الإنتاجية، مهما كان نوعها. كما أنه من الضروري أن تكون هذه الإدارات على وعي كامل بالمشاكل المختلفة للإنتاج وبالتالي لا بد من العمل كفريق وعلى المدير التنسيق بين هذه الإدارات لصالح المنشأة أو الشركة بصفة عامة، الأمر الذي سيكون له أثره في النهاية على تطوير جودة المنتج النهائي.

١٠ ـــ إلغاء الندوات العدوانية، والإنذارات والتحذيرات للقوى العاملة. كثيراً ما تطلق الإدارة العليا بعض الشعارات، بفرض تحفيز العاملين وحثهم على زيادة معدلات الإنتاج، كتحديد رقم معين لحجم الإنتاج المستهدف هذا العام، أو شعار الإنتاج بدون وحدات معيبة، أو شعار العمل من أجل تحسين الجودة وغيرها من الشعارات التي لن تؤدي إلى تطوير أو تحسين في الجودة، لأن معظم المشاكل ـــ في حقيقة الأمر ـــ تأتي من نظام العمل المستخدم نفسه الذي هو مسؤولية الإدارة وليس العاملين. هذه الشعارات قد تسبب إحباطاً للعاملين فالتأثير المباشر لها قد يكون تحسناً سريعاً في الجودة ناتجاً عن استبعاد بعض الأسباب المعينة والواضحة للإنتاج المعيب وبعد مرور فترة.. يتوقف هذا التحسن في الجودة، بل ينقلب الحال إلى العكس ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة النظام المستخدم نفسه الذي يؤدي إلى وجود إنتاج معيب، مهما كانت الجهود المبذولة من قبل العاملين فيه وعلى الإدارة أن تدرك المسؤولية التي تقع على عاتقها، وهي تطوير النظام الإنتاجي، كما يجب على الإدارة البعد عن الشعارات المحفزة، لأن الفكرة الأساسية لدى معظم العاملين أن الإدارة دائماً تطلب المزيد ولا يمكن إرضاؤها في جميع الأحوال، الأمر الذي قد يتسبب في الفشل في تحقيق الأهداف

وزيادة التكاليف، والإنتاجية المعيب، وانخفاض الجودة بصفة عامة، كما قد يؤدي إلى عدم احترام الإدارة وانخفاض أخلاقيات العمل.

١١ ـــ إلغاء العمل بنظام الأهداف الرقمية الطموحة. إن استخدام معايير العمل ومعدلات الأداء لا يظهر سوى عدم القدرة على تفهم وتقديم الإشراف المناسب والإدارة التي ترغب في تطوير العمل لا بد أن تأخذ خطوات مباشرة وحاسمة لإلغاء معايير ومعدلات العمل الرقمية، وتستبدل ذلك بالقيادة الذكية الواعية لظروف العمل ومشاكله، التي يمكنها أن تساعد على تطويره باستمرار، الأمر الذي سيكون له تأثير إيجابي على تطوير وتحسين جودة المنتج أو الخدمة بالإضافة إلى الرضا الوظيفي للعاملين بالمنشأة.

١٢ ـــ إلغاء الحواجز التي تسلب الفرد حقه في الاعتزاز بعمله، إذ تعتبر هذه الحواجز من أهم العقبات التي تقف أمام تخفيض التكاليف وتحقيق جودة مرتفعة.
إن وجود إمكانية لاعتزاز العامل بعمله، يعني الكثير للعاملين، وهو أكثر من مجرد توفير مكان للترفيه، وصالة للألعاب، وملعب التنس، أو ما شابه ذلك.. فالفرد الذي يشعر بأهميته للوظيفة المعينة، سوف يبذل قصارى جهده من أجلها، وسوف يشعر بهذه الأهمية إذا كان يمكنه الاعتزاز بعمله والمساهمة في تطوير النظام الذي يعمل فيه.

١٣ ـــ إنشاء برنامج للتدريب والتعليم والتطوير الذاتي لكل فرد.

١٤ ـــ الحفز على العمل بهذه النقاط أو الأخذ بها يومياً وعلى الإدارة أن تعمل على القضاء على جميع العقبات التي تقف في سبيل تحقيقها وعليها أيضاً أن تعمل على توضيح أهمية التغيير وسبل تحقيقه مع التركيز على أن التطوير سيشمل جميع العاملين بالمنشأة وأنه مسؤولية الجميع. لذا يجب أن يكون هناك تطوير مستمر لكل مرحلة للوصول إلى الجودة المرغوبة للمنتج أو الخدمة. كما يجب أن تكون هناك متابعة لدراسة تأثير هذا التغيير مع الاستعانة بالطرق الإحصائية لدراسة ما إذا كانت هناك أسباب معينة للإنتاج المعيب سببها مشاكل في العملية الإنتاجية أم أن هناك أسباباً عامة ترجع إلى النظام الإنتاجي المستخدم ويجب أن يسود اعتقاد عام لجميع العاملين بالمنشأة أن كل فرد يعتبر جزءاً من فريق عمل، هدفه

الرقابة الإحصائية ، فلسفة ديمنج في الإدارة ـــ

الرائد العربي ـــ

ــ أسباب معينة محددة (Assignable causes) خاصة بالعملية الإنتاجية نفسها (حدوث عيب معين في الآلات ، أو عدم انتظام عملية الصيانة ، أو لوجود عيب في المواد الخام المستخدمة) وهذه العيوب يمكن بمجرد اكتشافها العمل على علاجها مباشرة بواسطة المشرفين على العمل .

ــ أسباب عامة (Common causes) وهي التي ترجع بالدرجة الأولى إلى النظام المستخدم للمنشأة ، والتي ليس للعاملين دور فيها ، إنما مسؤوليتها تقع أساساً على عاتق الإدارة العليا .

ومن الملاحظ أن المفاهيم الأساسية لعلم الإحصاء وأهمية استخدام الأساليب الإحصائية في تطوير الجودة لم تحظ بالاهتمام المناسب من قبل الإدارة العليا في عديد من الشركات أو المنشآت العربية ، على الرغم من أن هذه الأساليب الإحصائية يمكنها أن تساهم بدور كبير في تحقيق التطوير والتغيير اللازم للارتقاء بالمنتجات أو الخدمات في البلدان العربية إلى المستوى العالمي للمنافسة .

ولعل ما حدث في اليابان مع بداية الخمسينات يعتبر نموذجاً يجب على جميع الشركات والمنشآت في بلادنا العربية أن تحتذي به . فلقد كانت الإدارة العليا على وعي كامل بأهمية الجودة ، وأن بناء الجودة في المنتج من البداية يؤدي إلى زيادة المكانة التنافسية . ولقد اهتم اليابانيون بأهمية التدريب على الأساليب الإحصائية ، وطرق الرقابة على الجودة ، لدرجة أنهم استخدموا وسائل الإعلام العامة لتوصيل الرسالة إلى المواطنين ، وتوضيح أهمية الجودة والدور الذي يلعبه علم الإحصاء في تحقيقها . ولقد بدأ هذا الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، الأمر الذي كان له الأثر المباشر في مستوى جودة المنتجات اليابانية على المستوى العالمي . ويتضح ذلك من البحث الذي قدمه (Ishikawa) في عام ١٩٦٨ [٨] والذي ركز فيه على أهمية التدريب لعامة اليابانيين على الجودة والأساليب الإحصائية ، وذلك باستخدام وسائل الإعلام العامة ، حيث بين أنه في عام ١٩٥٦ تمت إذاعة مقرر كامل مدته ثلاثة أشهر في الرقابة الإحصائية على الجودة عن طريق الإذاعة . ومنذ عام ١٩٥٧ تمت إذاعة مقرر آخر في الرقابة الإحصائية على الجودة لمدة سبعة أسابيع ، وبيع من الكتاب الذي استخدم في هذا المقرر ١٠٠ ألف نسخة . ومن الفترة بين عام ١٩٥٧ ، حتى عام

الرائد العربي ـــ

١٩٦٢ كانت هناك سبعة مقررات في الرقابة على الجودة ؛ تمت إذاعتها عن طريق الإذاعة المسموعة ولقد استخدمت أيضاً الإذاعة المرئية في إذاعة مقررين آخرين عن الرقابة الإحصائية على الجودة ، كانت مدتهما أربعة أشهر . أيضاً قام اتحاد العلماء والمهندسين اليابانيين بالاستعانة بخبرات ديمنج في تدريب المئات من اليابانيين على الطرق الإحصائية المستخدمة بالاستعانة بخبرات ديمنج في تدريب المئات من اليابانيين على الطرق الإحصائية المستخدمة في الرقابة على الجودة ، حيث تم التدريب للعاملين داخل طوكيو في المساء لعدم تعطيل أعمالهم في النهار ، كما تم تدريب آخرين خارج طوكيو أثناء النهار . وفي الفترة ما بين عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٦٠ كان قد تم تدريب ما يزيد عن ٢٠ ألف عامل[٩] .

وهكذا يمكن إرجاع التقدم الهائل الذي حدث في اليابان إلى وجود جميع العناصر الضرورية للتغيير والتطور فالصناعة اليابانية بعد الحرب العالمية مرت بتجربة الخروج من القاع وبالتالي ظهرت الحاجة الملحة إلى التغيير . هذه الحاجة أدت إلى ظهور بعض المنظمات والنقابات اليابانية ، مثل : منظمة (Kei-dan-ren) وهي منظمة يابانية للإدارة العليا ، واتحاد العلماء والمهندسين اليابانى J.U.S.E وكان هدفها الأساسي هو إعادة بناء اليابان بالتدريب وتقديم كافة التسهيلات الممكنة ، بالإضافو إلى وجود التراث الثقافي الياباني ، الذي خلق الفلسفة الوطنية ، التي جعلت امتياز المنتج الياباني حقيقة .

وبعد الحرب العالمية كانت كل هذه العوامل تقريباً غير موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث لم يكن هناك خروج من القاع بل على العكس .. كان هناك شعور عام بالتفاؤل وكان الاعتقاد السائد أنه يمكن الاستمرار إلى ما لا نهاية في السيطرة على أسواق العالم . ولم يكن هناك شعور بالحاجة إلى الرقابة الإحصائية على الجودة . وكان الاتجاه السائد يغلب عليه طابع الربح السريع والقصير الأجل بصرف النظر عن الجودة .

دور الإحصاء في الرقابة على الجودة

على الرغم من تزايد الحاجة إلى المساهمة الإحصائية في مختلف المجالات الصناعية أو الخدمية إلا أن علم الإحصاء لم يحظ بالاهتمام المناسب من قبل الإدارة العليا في العديد

الرقابة الإحصائية ، فلسفة ديمنج في الإدارة ـــ

ويتضح أن نظرية الاحتمالات يمكن تطبيقها على الدراسة العددية فقط لاعتمادها على العينات العشوائية ، حيث أن نظرية الاحتمالات تطبق على الاختلافات العشوائية لعملية متكررة وبالتالي سيكون من المفيد والعملي استخدام فترات الثقة للمعاملات المقدرة ، وذلك باحتمال ٩٥ ٪ مثلاً . الأمر الذي يعني أنه إذا تكررت التجربة ١٠٠ مرة فسوف نحصل على القيمة الحقيقية للمعامل المقدرة في المجتمع في ٩٥ مرة وباقي المرات تدخل ضمن أخطاء المعاينة . وعلى النقيض من ذلك فإن الظروف الاقتصادية أو الطبيعية أو غيرها ـــ التي تحكم التجربة أو الاختبار الذي تم عمله في الأسبوع الماضي أو المنتج في الشهر الماضي ـــ لن نراها أبداً مرة أخرى[٢٤] . كما يستنتج من ذلك أن العينة المختارة في الدراسة التحليلية إنما هي عينة حكمية وليست عشوائية ولا يوجد إطار لجميع وحدات المعاينة ، وبالطبع توجد الأخطاء ولكنها ليست أخطاء معاينة أو أخطاء معيارية ، وبالتالي لا يمكن عمل فترات ثقة . وما يمكن عمله في هذا الصدد هو افتراض أن منتجات الشهر الماضي مثلاً عبارة عن عينة عشوائية مسحوبة من مجتمع غير محدد وبشرط أن يكون نظام الإنتاج ثابتاً أو مستقراً ومن ثم يمكن التنبؤ بالخصائص الإحصائية للمنتج في المستقبل . ويتضح من حساب تباين الوسط الحسابي $V(\overline{x})$ لعينات ذات حجم «n» مسحوبة باحتمالات متساوية من إطار مكون من «N» وحدة معاينة ، وذلك لدراسة عددية على النحو التالي : $V(\overline{x}) = (Q^2/n)\{(N-n)/(N-1)\}$

حيث نجد أن معامل التصحيح للمجتمع المحدد $\{(N-n)/(N-1)\}$ يتناقص مع زيادة حجم العينة ، ويصبح بالطبع صفراً عندما تتطابق العينة مع المجتمع .

٢ ـــ أهمية التمييز بين أسباب الاختلافات العامة ، والأسباب الخاصة :

لقد سبق توضيح مفهوم الأسباب الخاصة بالعملية الإنتاجية نفسها ، كحدوث عيب معين في الآلات أو عدم انتظام عملية الصيانة ، أو لوجود عيوب في المواد الخام المستخدمة وهذه العيوب يمكن اكتشافها بواسطة خريطة المراقبة الإحصائية ، حيث نجد أن هناك بعض النقاط على خريطة المراقبة تقع خارج حدي الرقابة الإحصائية كما في حالة زيادة نسب المعيب في الإنتاج عن الحد المسموح به الذي قد يكون لتعطل إحدى المكنات . ويكون دور الإحصاء هنا هو توجيه نظر المسؤولين إلى وجود خلل معين في العملية الإنتاجية ومن ثم يمكن العمل على علاجها مباشرة بواسطة المشرفين على العمل .

أما الأسباب العامة ؛ فهي التي تظهر في النظام الإنتاجي غير الثابت حيث توجد اختلافات غير عشوائية كوجود اتجاه عام لأن تكون العملية الإنتاجية أقل من المتوسط ، أو وجود اتجاه عام متزايد لمعدلات الغياب في المنشأة . وهذه الأسباب ترجع بالدرجة الأولى إلى النظام المستخدم من قبل المنشأة وليس للعاملين دور فيها ، وإنما مسؤوليتها الأساسية تقع على عاتق إدارة الشركة . فقد يكون انخفاض حجم الإنتاج لوجود بعض المشاكل في بيئة العمل ، كضعف الإضاءة ، أو أمراض بعض العمال ، نتيجة لتعرضهم لغازات سامة . وفي هذه الحالة إذا أصر المشرف على العمل على الاستمرار بزيادة حث العمال على العمل بطريقة ما كمحاولة للتعايش مع الموقف ، فإن بذلك يزيد من التباينات في الإنتاج . والنتيجة النهائية لن تكون في صالح المصنع أو الشركة وسيؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف وانخفاض الجودة . لذلك .. من الضروري الاستعانة بالإحصائي لتحديد نوع الاختلافات ، وهل هي ناتجة عن أسباب معينة ، أم عن أسباب عامة . ولا بد أن يكون هناك تدخل من الإدارة لعلاجها وعمل التعديل اللازم من خلال النتائج الإحصائية .

ويمكن توضيح الفرق بين الأسباب العامة والأسباب الخاصة بالعملية الإنتاجية بالمثال التالي :

بافتراض أن إدارة أحد المصانع الكبرى ترغب في متابعة عدد حالات غياب العاملين عن العمل اليومي . ونظراً إلى عدم وجود معايير مسبقة عن معدلات الغياب ؛ فلقد تم اختيار ١٠ عينات عشوائية ، حجم كل منها ٥٠ يوم عمل ، فوجد أن عدد العاملين المسجلين غياب يبلغ ٣٨ عاملاً . في هذه الحالة يمكن تحديد متوسط عدد العمال المسجلين غياب س = $\frac{٣٨}{١٠}$ = ٨ر٣ وهذه القيمة تمثل الخط المركزي لخريطة المراقبة الإحصائية .

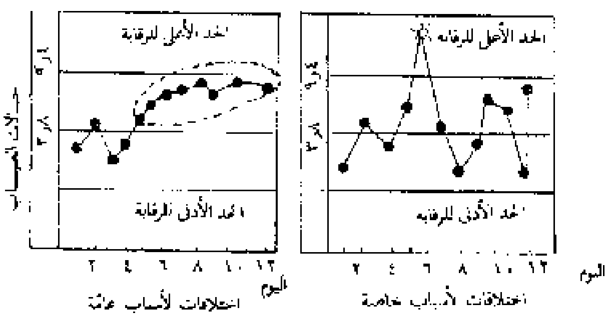

الوردية (ب)　　　　الوردية (أ)

ويمكن حساب حدي المراقبة الأعلى (UCL) والأدنى (LCL) على النحو التالي :

الحد الأعلى للمراقبة = $\bar{س} + ٣\sqrt{\bar{س}\,(١ - \bar{س}/ن)}$

الحد الأدنى للمراقبة = $\bar{س} - ٣\sqrt{\bar{س}\,(١ - \bar{س}/ن)}$

وبالتعويض في المعادلتين نحصل على الحد الأعلى للمراقبة = ٩,٤ وهذا يعني أنه إذا بلغ عدد العاملين المتغيبين في أحد الأيام ١٠ فأكثر، فإن ذلك دليل على أن الغياب يخرج عن حد الرقابة الإحصائية، مما يستلزم علاجاً من نوع ما. وبافتراض البيانات الموضحة بالجدول التالي، التي تمثل أعداد العمال المتغيبين في الوردية (أ) والوردية (ب) لهذا المصنع في مدة تبلغ ١٢ يوماً متتالية، نجد في الشكل السابق بالوردية (أ) أن اليوم الخامس يخرج عن حد الرقابة الأعلى حيث بلغ عدد العمال المتغيبين ١٢ عاملاً، وهو أكثر من الحد الأعلى المسموح به وبدراسة سبب هذه الحالة وجد أن السيارة التي تنقل العاملين من منازلهم إلى المصنع تعطلت في هذا اليوم وبالطبع تعتبر هذه الحالة حالة خاصة أو سبباً خاصاً يمكن تداركه بإصلاح السيارة أو استخدام سيارة أخرى مثلاً. كما يلاحظ في الشكل السابق بالوردية (ب) أن هناك اتجاهاً عاماً لتزايد أعداد العمال المتغيبين عن العمل وذلك اعتباراً من نهاية اليوم الثالث. وفي هذه الحالة لابد من معرفة سبب هذه الظاهرة الذي قد يرجع إلى ضعف الإضاءة في المصنع أو إلى عدم مناسبة موعد الوردية أو إلى انخفاض في الأجور مما أدى إلى انخفاض الروح المعنوية للعاملين وهذه كلها أسباب عامة تستوجب تدخلاً من قبل الإدارة العليا للشركة وبالطبع من الضروري الاستعانة بالإحصائي حتى يمكن تحديد التعديل المطلوب، وفقاً للنتائج الإحصائية.

اليوم	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
وردية أ	٢	٤	٣	٥	١٢	٤	١	٢	٧	٦	١	٨
وردية ب	٢	٤	٢	٣	٤	٥	٦	٦	٨	٧	٩	٨

أعداد العمال المتغيبين في الوردية

وحتى يمكن أن يكون للإحصاء دور مفيد في تطوير الجودة فإنه لا بد من تنظيم العمل الإحصائي الذي يمكن من الاستفادة من جميع المعلومات والبيانات المتاحة في المنشأة ، حيث نجد أن معظم المنشآت بصفة عامة تبذل مجهودات كبيرة في سبيل تحسين الجودة بدون مرشد لها مما يجعلها تتشعب في اتجاهات مختلفة ، الأمر الذي يؤكد وجود حاجة كبيرة لتنظيم العمل الإحصائي للاستغلال الأمثل للمعلومات المتاحة وإمكانية التطور المستمر للأفراد وللعملية الإنتاجية على السواء. وكما يقترح دمنج[١٥] فإنه من الضروري وجود قائد في المناهج والأساليب الإحصائية مسؤول أمام الإدارة العليا. ولا بد أن يكون هذا الإحصائي ذا مقدرة وكفاءة عالية ليصبح مسؤولاً قيادياً عن الأساليب الإحصائية في المنشأة وأن تكون لديه السلطة في متابعة أي نشاط داخل الشركة ، وأن يكون مشاركاً بصفة منتظمة في أية اجتماعات رئيسية لمدير المنشأة والأعضاء وأن يكون له الحق في أن يسأل عن أنشطة الشركة المختلفة وأن يحصل على إجابات مسؤولة .

د . حسن زكي

المراجع والهوامش حسب تسلسل ورودها في النص :

1) W. Edwards. Deming, Out of the Crisis./Cambridge, MA: Massachusetts Institute of Technology, enter for Advanced Engineering Study, 1986). pp.486-492.

2) Nancy, Mann. The Keys to Excellence: The Story of the Deming Philosophy. (Los Angeles, USA: Prestwick Books, 1987) p.16.

3) Philip, Crosby. Quality is Free. (New York, USA: McGraw-Hill, 1979).

4) J., Juran. Quality Control Handbook. (New York, USA: McGraw-Hill, 1974).

٥ ــ يعتبر ديمنج من أشهر الرواد في مجال الجودة وأساليب تطويرها . وقد قام اعتباراً من عام ١٩٥٠ بإلقاء عدة محاضرات عن الرقابة الإحصائية على الجودة في اليابان بناء على دعوة من اتحاد العلماء والمهندسين اليابانى . وقد لاقت هذه المحاضرات نجاحاً باهراً ، الأمر الذي أدى إلى تخصيص جائزة في اليابان سميت باسم « جائزة ديمنج » تمنح كل عام للأفراد ، أو المنظمات ، أو الهيئات أو المصانع اليابانية التي تحقق إنجازاً متميزاً في مجال الرقابة على الجودة وأطلق على ديمنج أسم « أبو الجودة اليابانية » كما أطلق عليه لقب « مؤسسة المرحلة الثالثة للثورة الصناعية » المتمثلة بالاستخدام الكامل لأساليب التحليل الإحصائي في حل مشكلات الإنتاج والخدمات وهو المنهج الذي كان لديمنج لأساليب التحليل الإحصائي في حل مشكلات الإنتاج والخدمات وهو المنهج الذي كان لديمنج السبق في تطبيقه في اليابان ثم الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا وقد أعلنت مجلة تايم Time اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٤/١/٣ نبأ وفاة ديمنج في واشنطن عن ٩٣ عاماً .

6) W. Edwards, Deming, pp.23-96.

7) Ibid., pp.97-148.

8) K. Ishikawa. Education and Training of Quality Control in Japanese Industry. (Tokyo, Japan: 1968). PP.423-426.

9) Nancy, Mann., p.23.

10) Ibid., pp.26-28.

11) W. Edwards, Deming., pp.130-132.

12) Ibid., pp.456-466.

13 Ibid., pp., 132, 182, 309-313,

14) W. Edwards, Deming. "On The Statistician's Contribution to Quality", Seminar in Methods for Management of Productivity and Quality, (Denver, Colorado, USA: August 1987).

15) W. Edwards, Deming., pp.466-468.

واقع الأسواق المالية العربية

زياد عربية

أدى تعاظم القوة المالية العربية عقب الارتفاعات المتعددة التي طرأت على أسعار النفط العربي إلى حدوث تطورات إيجابية في الأسواق المالية للدول العربية، خاصة خلال السنوات القليلة الماضية التي شهدت نمواً ملحوظاً في نشاط هذه الأسواق. فمع الزيادة الأولى والكبيرة في أسعار النفط في أواخر عام ١٩٧٣ تحققت لدى الدول النفطية فوائض مالية ضخمة لم تستطع الأسواق المالية المحلية آنذاك استيعابها نظراً لانعدام هذه الأسواق أو حداثة عهدها وكان من الطبيعي في مثل هذه الظروف أن يتدفق الجزء الأكبر من هذه الفوائض إلى أسواق المال العالمية حيث تتوفر أدوات الاستثمار المتنوعة والمرغوبة. إلا أن استمرار تراكم فوائض الأموال العربية نتيجة الارتفاعات المتكررة لأسعار النفط دعى العديد من الدول العربية إلى تنمية أسواقها المالية المحلية، وحفزها على أن تلعب دوراً أكثر فعالية في تدوير واستثمار رأس المال العربي [1]. وقد برز هذا الاتجاه في بعض الدول المصدرة للبترول كالكويت والبحرين حيث شهد كلا السوقين هناك نمواً منموساً وسريعاً جعل منها أسواقاً تتمتع بخصائص قريبة إلى حد كبير من أسواق المال الدولية. كما شهدت دول عربية أخرى غير منتجة للبترول جهوداً مركزة لإنشاء وتطوير أسواقها المالية بهدف تعبئة المدخرات المحلية والخارجية لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية. وقد ظهرت دول كالأردن وتونس كمثال واضح لهذا الاتجاه.

إلا أنه على الرغم من التطورات التي شهدتها الأسواق المالية العربية خلال السنوات الأخيرة، ما زالت هذه الأسواق ضعيفة ومحدودة الفعالية مقارنة بأسواق المال الدولية. مما يدل على ضعف هذه الأسواق ضآلة الدور الذي تلعبه في أعمال الوساطة المالية بين مالكي الفوائض المالية وأصحاب الطلب عليها ضمن المنطقة العربية.

فالإحصائيات المتوفرة عن نشاط العالم العربي مع أسواق المال الدولية، وأسواق الدول الصناعية، تشير إلى مدى اعتماد الدول العربية على هذه الأسواق في تلبية احتياجاتها المالية مما يدل بطريق غير مباشر على ضعف دور الأسواق العربية في تأمين وظيفة التوسط المالي في المنطقة ومن الجدير بالذكر أن عدد الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأوراق المالية العربية القائمة حتى الآن ـــ نهاية عقد الثمانينات ـــ حوالي ١٠٦٣ شركة برأس مال وقدره ٣٠٫٢ مليار دولار، بالإضافة إلى حوالي (١٠) مليارات دولار رأس مال الشركات المساهمة الكويتية قبل إقفال السوق في أغسطس / آب عام ١٩٩٠. ويعتبر هذا الحجم ضئيلاً إذا ما قورن بحجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج والداخل، وحجم الودائع العربية لدى المصارف العربية والأجنبية. ويلاحظ أيضاً أن المجموع العالمي لرأس مال الشركات المساهمة المدرجة في أكبر (٥٠) سوقاً مالية في الدول الصناعية، وأهم الدول النامية، تجاوز مبلغ (٩٫٥٠٠) مليار دولار في نهاية ١٩٩٠[٢].

وعلى أية حال فإن الاهتمام العربي خلال العقدين الأخيرين بموضوع تطوير الأسواق المالية المحلية وإنشاء السوق العالمية العربية، خصوصاً بعد الطفرة النفطية في أواسط السبعينات، له ما يبرره ويأتي في مقدمتها:

١ ـــ السعي نحو جذب رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج، وذلك بتوفير الأوعية والقنوات الاستثمارية.

٢ ـــ تعبئة المدخرات المحلية المتوافرة لدى الأفراد والمؤسسات (التي تبحث عن فرص استثمارية) وحشدها لتوفير رأس المال اللازم للمشروعات الاستثمارية الضخمة.

٣ ـــ توفير رأس المال اللازم لتمويل خطط التنمية القطرية والقومية.

٤ ـــ توسيع رقعة الملكية الفردية للشركات عن طريق التوزيع العريض لأسهمها بين أعداد كبيرة من الأفراد.

٥ ـــ تساهم الأسواق والمؤسسات المالية بشكل مباشر بتدوير رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، وتحد من هجرته إلى الأسواق المالية الدولية، «مع ما ينجم عنه من مكاسب كبيرة تعد من موجبات المصلحة القومية، وتمثل الضمان الحقيقي لمستقبل الأموال العربية بعيداً عن الضغط السياسي والاقتصادي، والمخاطر المتعددة التي تواجهها في الدول الصناعية»[٣].

وتجدر الإشارة إلى أن الأسواق المالية العربية القائمة حالياً، تأخذ ثلاثة أشكال، وأنواع متميزة، وهي على النحو التالي:

آ ـــ أسواق تعمل على تصدير المال من الداخل إلى الخارج. وأفضل مثال على هذا النوع من الأسواق هو سوق الكويت المالي. فقد تخصص هذا السوق في اجتذاب الأموال المحلية وتصديرها على شكل استثمارات مختلفة لصالح جهات أجنبية.

ب ـــ أسواق تعمل من الخارج إلى الخارج.

وأفضل مثال على هذا النوع من الأسواق سوق البحرين وسوق لبنان وتعتمد مثل هذه الأسواق على التمويل الخارجي لخدمة مقترضين من الخارج، نظراً لنشاطها في عمليات الوساطة المالية، إذ إنها تخصصت في العمل على مواجهة الطلب على التمويل، بالعرض منه خارج حدودها وذلك عن طريق الوحدات المصرفية الخارجية. ويشير الدكتور محمد سعيد النابلسي «إلى أن البحرين بدأت بإعطاء تسهيلات لإنشاء الوحدات المصرفية الخارجية عام ١٩٧٥ بهدف خلق سوق مالية متخصصة للمنطقة. وقد نما نشاط هذه الوحدات منذ ذلك الوقت بشكل ملحوظ حيث ارتفع حجم موجوداتها من ١٫٧ مليار دولار عام ١٩٧٥ إلى ٣٧٫٧ مليار دولار عام ١٩٨٠»[٤].

ج ـــ أسواق تعمل من الخارج إلى الداخل:

حيث تتخصص هذه الأسواق في استيراد رأس المال جنباً إلى جنب مع المدخرات الوطنية في تمويل التنمية المحلية، وأبرز أمثلتها أسواق مصر، وتونس، والمغرب، والأردن، وغيرها من الأقطار العربية المستوردة لرأس المال.

ويتضح مما سبق عرضه للأسواق المالية في الأقطار العربية، أنه على الرغم من التخصص الوظيفي لهذه الأسواق والذي يجعل منها أسواقاً متكاملة فيما بينها فإن حجم التدفقات المالية بين هذه الأسواق ما زال محدوداً، وهذا الوضع يدعو إلى قيام التنسيق والتكامل بين هذه الأسواق المالية العربية لتستطيع احتلال مركز الصدارة في أعمال الوساطة المالية في المنطقة ولكي يتاح لها المجال في تحقيق ذلك، يجب أن ترتبط أهداف التكامل والتنسيق بين هذه المراكز المالية مع هدف تحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي. ولكي يتحقق ذلك لابد من إعادة النظر في التشريعات التي تحد من

انفتاح الأسواق المالية وعلى الأخص في مجالي حرية تدفق الموارد وإعادة تصدير رؤوس الأموال المستثمرة وعوائدها. حيث تنبع معوقات الربط (التنسيق والتكامل).. بين الأسواق المالية العربية من مصدرين[٥] :

١ ــ انغلاق أسواق الدول العربية المستوردة لرأس المال من الداخل إلى الخارج بسبب افتقارها إلى الموارد المالية من العملات الأجنبية وحرصها على توظيف ما هو موجود بالداخل.

٢ ــ عدم استفادة هذه الدول المستوردة لرأس المال من الفوائض لدى الدول العربية المصدرة لرأس المال. وذلك رغم توافق انفتاح أسواق الأولى من الخارج إلى الداخل مع انفتاح الثانية من الداخل إلى الخارج.

ويعزى ذلك إلى المنافسة القوية التي تشكلها الأسواق المالية الدولية، التي تتسم بالاتساع والعمق والسيولة وارتفاع العائد، مما يكفل لها جلب رؤوس الأموال العربية إليها والحيلولة دون إتاحتها للمستثمرين بالداخل. هذا بالإضافة إلى قصور الحوافز التي تقدمها الدول العربية المضيفة لرؤوس الأموال العربية، أو لاختلاطها بمعوقات تحول دون الاستفادة منها، أو لعدم معرفة المستثمر الخارجي بوجودها أو كيفية الاستفادة منها، هذا بالإضافة إلى وجود قيود إدارية محبطة للاستثمار[٦].

إن الأسواق المالية هي وسيلة رئيسية يمكن من خلالها تحويل فوائض الأموال العربية إلى استثمارات حقيقية ملموسة، فمن جهة توسع التنمية الاقتصادية المتكاملة من الطاقة الاستيعابية للعالم العربي وتخلق متطلبات حقيقية متزايدة للتمويل، ومن جهة أخرى تساعد على نمو الأسواق المالية وتهيء لها الفرصة لتمويل هذه الاحتياجات[٧].

المصادر

١ ــ محمد سعيد النابلسي، «نمو وتكامل الأسواق المالية في دول غرب آسيا» ورقة قدمت لاجتماع فريق خبراء اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، في الفترة من (١٤ ــ ١٨) كانون الأول لعام ١٩٨١، بيروت ص ٥.

٢ ــ صندوق النقد العربي وآخرين، «التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦»، ص ١٤٥.

٣ ــ المصدر نفسه ص ١٤٣

٤ ــ محمد سعيد النابلسي، مصدر سابق ص ٩

٥ ــ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦ ص ١٤٧

٦ ــ المصدر نفسه ص ١٤٧

٧ ــ النابلسي، مصدر سابق ص ١٣.

برمودا

جزيرة صغيرة وطاقة كبيرة

إعداد يوسف جناد

مديرية البحري والطيران

شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

برمودا ، هذه الجزيرة الصغيرة ، تعتبر الآن سوق التأمين الثالثة في العالم بعد سوق لندن الرائد وسوق الولايات المتحدة الضخم . إضافة إلى أنها الملاذ الأوسع في العالم لشركات التأمين القابضة .

ولإعطاء فكرة عن هذه الجزيرة ، نعرض فيما يلي لمحة موجزة عن تاريخها الغني بالأحداث ، وعن التركيبة السكانية فيها ، وأهم النشاطات الاقتصادية هناك .

تتألف برمودا من سلسلة من الجزر الصغيرة تمتد حوالي ٢٢ ميلاً وعلى شكل سنارة معقوفة لصيد الأسماك ، وهي تمتد على الحافة الجنوبية لأحد البراكين الخامدة . ولا تعتبر برمودا جزءاً من البحر الكاريبي ولكنها تقع على مسافة ٧٥٠ كم جنوب شرق مدينة نيويورك . وهي محمية بريطانية تتمتع بحكم ذاتي كامل . إلا أن العرش البريطاني هو الذي يعين حاكم الجزيرة ، وفيها نظام برلماني شبيه بذلك الموجود في المملكة المتحدة وفي الجزيرة ثلاثة أحزاب سياسية معترف بها .

تبلغ المساحة الإجمالية للجزيرة حوالي ٢٠٫٥٩ ميلاً مربعاً ، وقد قسمت في عام ١٦١٧ إلى تسع أبرشيات هي : هاملتون ــ سميث ــ ديفونشاير ــ بمروك ــ باجت ــ فارفك ــ ثاوئمبتون وساندیز . وعدد سكانها حوالي ستون ألفاً يشكل السود ٦٠٪ منهم والبيض ال ٤٠٪ الباقون ، وفيهم أقلية من البرتغاليين .

يسود برمودا مناخ شبه مداري ، ذلك بسبب تيار الخليج الذي يعبر الجزيرة بعرض

٢٠٠ ميل . وأشد أشهر السنة برودة فيها هو شهر شباط حيث تصل درجة الحرارة إلى ٦٤ فهرنهايت وترتفع الحرارة إلى ٨٠ فهرنهايت بين شهر أيار (مايو) وتشرين الأول (نوفمبر) .

واسم برمودا يعود لرحالة الإسباني خوان دي برموديز ، الذي كان أول من وطىء أرضها عام ١٥٠٣م . وقد كتب هذا الرحالة الكثير عن غنى أرضها ، وجمال طبيعتها ، ومناخها الجليل ، ويعتقد الكثيرون أن الكاتب المسرحي الإنكليزي الشهير وليم شكسبير قد وضع مسرحيته the Tempest (العاصفة) استقاءً من كتابات برموديز هذا .

في عام ١٦٠٦ ، منح الملك البريطاني جيمس الأول إذناً لشركة فرجينيا اللندنية لاستعمار أمريكا . وفي الثاني من حزيران (يونيو) وصل الأسطول بقيادة الأدميرال سير جورج سومرز إلى هناك . وبعد عامين من هذا التاريخ وصلت دفعات من المستوطنين الإنكليز إلى برمودا وأقاموا فيها . وبالطبع هذا الوضع لم يعجب الإسبان فقرروا إجلاء الإنكليز عنها بالقوة ، وأرسلوا لذلك سفينتين محملتين بالجنود ، إلا أن المستوطنين الجدد دافعوا بشراسة عن هذه الأرض وتمكنوا في النهاية من إلحاق الهزيمة بالمهاجمين الإسبان واستقر لهم الوضع بعد ذلك .

وقد أمّن الريف الصخري الضخم المحيط بالجزيرة ، والحصون العديدة التي بناها المستوطنون ، الحماية للجزيرة وسكانها الذين أصبحوا فيما بعد بحارة مهرة يصلون في تجارتهم إلى كافة موانىء الشاطىء الإسباني وموانىء المستعمرات الإنكليزية الأخرى المجاورة . وقد توطدت العلاقات بين المستعمرين ووطنهم الأم إنكلترا .

ويروى أنه في عام ١٧٧٥ عانت تجارة برمودا من الكساد بسبب الحظر الذي فرضه الأمريكيون على التجارة مع الجزيرة ، ولكنه في آب (أغسطس) من ذلك العام تم الاتفاق على رفع الحصار شريطة أن تقدم الجزيرة البارود للأمريكيين .

وقد أعلن وقتها عن سرقة حوالي ثلاثة آلاف غالون من هذه المادة من خزائن الملك ونقلت من قبل بعض المتمردين إلى الجنرال واشنطن . عندها عمدت بريطانيا لاتهام حكومة برمودا بذلك ورفضت التعامل معها وفرضت الحصار الاقتصادي وكاد السكان يهلكون جوعاً .

بعدها تطورت العلاقات بين البلدين ، ذلك عندما اشترت بريطانيا جزيرة إيرلندا وبنت عنها قاعدة للأسطول . ويقال أنه عندما قام الإنكليز بإحراق مدينة واشنطن عام ١٨١٤ انطلقوا في هجومهم من برمودا .

وفي عام ١٨١٥ نقلت العاصمة من سانت جورج إلى هاملتون . وفي عام ١٨٣٤ قامت الحرب الأهلية الأمريكية وساندت بريطانيا الجنوب وزودت الجيش الفيدرالي بالسلاح عبر برمودا . تلك كانت أكثر أيام برمودا ازدهاراً . وأصبح البصل البرمودي الحلو واسع الانتشار حيث يزرع في الجزيرة بكثرة . وأصبح السكان البرموديون يعرفون بالبصل Onions .

إلا أن القرن التاسع عشر شهد انهيار أساطيل برمودا التجارية واضمحلت بذلك تجارة برمودا في منطقة الكاريبي . أما الآن فالسياحة هي العمود الفقري للاقتصاد ، إذ يؤم الجزيرة سنوياً أكثر من ٦٠٠٠٠٠ سائح ، ويرى الزائر هناك الشواطىء الجميلة وملاعب الغولف الواسعة وفن العمارة الحديث جنباً إلى جنب مع أكثر أسواق التأمين أهمية في العالم .

وتعتبر برمودا ، تاريخياً ، مركزاً تجارياً حيث يلتقي فيها المكتتبون على أعمال التأمين في الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة وأوربا مع زبائنهم . وفي الوقت الراهن ، نما سوق التأمين في برمودا بشكل كبير ويشهد على ذلك عدد شركات التأمين وإعادة التأمين والشركات القابضة وحجم الأقساط المكتتب عليها في هذه السوق .

في تلك الجزيرة الصغيرة ، هناك أكثر من ١٣٣٠ شركة تأمين مسجلة في برمودا ، يبلغ حجم أقساطها حوالي ١٢ بليون دولار ، ويدعم وجود هذا الكم الهائل من الشركات حكومة متعاونة ونظام سياسي مستقر ، وسوق مالية حرة وقوية ، ويتمتع العاملون في هذه الشركات بخبرات واسعة اكتسبوها على مدى عقود عديدة من العمل والنشاط الدائم .

لقد أصبحت برمودا المركز العالمي الأكبر للشركات القابضة والمركز الرئيسي للاكتتاب الإيجابي بين وزارة المال ومسجلي الشركات والقطاع الخاص وذلك من خلال اللجنة الاستشارية للتأمين IAC . وفي برمودا أيضاً معهدها الخاص الذي يقدم بشكل دائم الثقافة التأمينية والتدريب المستمر للعاملين في هذا القطاع الهام .

ويوفر المؤمنون والمكتتبون في برمودا أسواقاً تنافسية قوية في أعمال تأمين زيادة الخسارة للمسؤولية XL Liability ، وزيادة الخسارة في الممتلكات XL Property ، ومسؤولية المدراء Director Liability ، والتأمين وإعادة التأمين لأوضاع الشركات القابضة المالية .

أما أكبر المكتتبين في مجال المسؤولية فهما شركات ACE و XL . وكلاهما أنشىء في البداية كشركة خاصة برعاية من شركات أمريكية ذلك بعد أزمة تأمين المسؤوليات في منتصف الثمانينات . وهاتان الشركتان تكملان بعضهما البعض ولا توجد بينهما أية منافسة ، حيث XL تؤمن غطاء للكوارث الناجمة عن المسؤولية والشركة الأخرى ACE تؤمن غطاء حماية للكوارث بشكل عام والشركة الأخيرة توفر حوالي ٢٠٠ مليون دولار غطاء مظلة للمسؤولية Umbrella Liab. Cover ، والشركة الأخرى تقدم ١٠٠ مليون دولار لغطاء زيادة الخسارة في المسؤولية . وشركة XL الأوربية أسست في دوبلن عام ١٩٩٠ لتلبية الطلب المتزايد على أغطية زيادة الخسارة للمسؤولية .

أمّا اتحاد سماسرة التأمين في برمودا فيضم في عضويته ٢٩ شركة ، ويمثل السمسار ويلس كورون فيبر اسماً بارزاً بين هؤلاء الأعضاء ، ويتمتع هذا السمسار بعلاقات طيبة ومكانة ممتازة في سوق التأمين البرمودي .

والأنظار الآن تتركز على برمودا هذه الجزيرة الصغيرة المساحة الكبيرة الإمكانيات . ويتوقع العديد من رجال التأمين وإعادة التأمين في العالم أن تلعب هذه الجزيرة دوراً هاماً وبارزاً لدعم هذه الصناعة التي واجهت وتواجه العديد من الكوارث أودت بمستقبل العديد من الشركات وأوصلتها إلى حافة الانهيار .

١٩٩٣

كوارث الطبيعة ، وكوارث البشر

يعتبر عام ١٩٩٣ أقل سوءاً من سابقه ، حيث لم تتجاوز الخسائر الكارثية الناجمة عن كوارث الطبيعة أو غيرها من الكوارث ٦ر١١ مليار دولار أمريكي مقابل ٤ر٢٦ سجلها عام ١٩٩٢ .... وحتى من حيث عدد الضحايا البشرية فإن عام ١٩٩٣ لم يتكبد إلّا ما يقرب من ثلث معدل عدد الضحايا السنوية التي شهدتها الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٩٢ .

وقد تضمنت النشرة الخاصة « SIGMA التي تصدرها شركة إعادة التأمين السويسرية في زيورخ Swiss Re ، وهي إحدى أكبر شركات إعادة التأمين المتخصصة في العالم ، عرضاً إحصائياً مفصلاً لأهم الكوارث التي شهدها العام المذكور ... كما هو وارد في الجداول التالية .

ولكن قبل عرض هذه الجداول فإنه لابد من الإشارة إلى بعض المفاهيم والمعايير الأساسية التي اعتمدتها النشرة المذكورة في دراستها القيمة وهي كما يلي :

- مفهوم الكارثة الطبيعية « *Natural catastrophee* » ، وتعني الخسائر والأضرار التي تسببها قوى الطبيعة وقد تطال أكثر من جهة ومجال .. وتصنف كوارث الطبيعة عادة في أصناف ستة رئيسية وهي :

  ـ الفيضانات Floods

  ـ العواصف Storms

ـ الزلازل Earthquakes

ـ البراكين Volcans

ـ الجفاف وحرائق الغابات Drought and bush fire

ـ الطقس البارد والتجمد وما يتبع ذلك كسقوط البرد ... إلخ. Cold weather and frost

ـ الحرائق الضخمة Major fires

ـ حوادث الطيران Aviation

ـ حوادث الفعل المائي Water borne trafic

ـ حوادث المناجم Mine disasteres

ـ الانهيارات «مباني وغيرها» Collapes

ـ مختلفة Miscellaneons

● وقد اعتمد المعيار التالي لاعتبار الحادث كارثة «وذلك للعام موضوع البحث أي ١٩٩٣» عندما تتجاوز نتائج الحادث الحدود التالية:

وفاة	٢٠	شخص	
أو			
تشريد	٢٠٠٠	إنسان	«بدون مأوى»
أو			
إصابة	٥٠	شخص	
أو			
خسارة إجمالية	٥٧	مليون دولار	
أو			
خسارة تأمينية			
النقل المائي	١١٫٤	مليون دولار	
الطيران	٢٢٫٨	مليون دولار	
بقية الكوارث	٢٨٫٥	مليون دولار	

الكـوارث الطبـيعيـة :

التاريـخ	مكـان الحادث	طبيعة الحادثة	الضحـايـا — حجم الأضرار المادية
١/١ — ١/٣١	بنغلادش	موجة برد قارس	— ٥٢ قتيل
١/١ — ١/٣١	جورجيا	عاصفة ثلجية	— ٥٤ قتيل ، ١٩٤ مفقود
١/١ — ١/٣١	النمسا	عاصفة ثلجية مع موجه برد شديدة	— ٤٥ قتيل ، ٢٠٠٠ مصاب
١/٣	جزيرة فيجي	إعصار « كينا »	— ٢١ قتيل ، ١٠٠٠٠ بدون مأوى — ٩٥ مليون دولار
١/٣	جزر سليمان	إعصار « نينا »	— ١٩٠٠٠ بدون مأوى
١/٥ — ١/١٦	الولايات المتحدة المكسيك هايتي	فيضانات وانزلاق تربة	— ٣٤ قتيل ، ٦٠٠٠ بدون مأوى — ٣١ مليون دولار
١/٩	بنغلادش في منطقة زراعة الشاي	إعصار استوائي	— ٥٠ قتيل ، ٥٠٠ مصاب ، ٢٠٠٠ بدون مأوى
١/١٢ — ١/١٨	الولايات المتحده	إعصار وسقوط البَرَد مع فيضانات وثلوج	— .... — ١٢٥ مليون دولار
١/١٣ — ١/١٤	ألمانيا ، فرنسا ، بلجيكا الدانمارك ، هولندا ، بحر الأبيض	إعصار « فيدينا »	— ٥٥ قتيل
١/١٥ — ١/١٨	بريطانيا	فيضانات	— .... — ٣٧ مليون دولار
١/١٥	اليابان	زلزال شدة ٧ر٥ درجة بمقياس ريختر	— ٢ قتل : ٧٢٢ مصاب — ٣٥٨ مليون دولار

الرائد العربي ـــ

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة ـ الضحايا ـ حجم الأضرار المادية
١/١٨	تركيا	عاصفة ثلجية ـ ٣٠ قتيل، ٥٠ مفقود ٢١ مصاب
١/١٩ ـ ١/٢٠	الولايات المتحدة	عواصف، فيضانات ـ ... وثلوج ـ ١٧٥ مليون دولار
١/٢٥ ـ ٢/٥	أندونيسيا ـ جاوا	فيضانات بعد عواصف ـ ٨٨ قتيل، ٣٠٠٠٠ بدون مأوى ـ ٢٣ مليون دولار
١/٢٧ ـ ١/٢٨	الصين	زلزال ٦٫٣ ريختر ـ ٦٠ مصاب
١/٢٩ ـ ١/٣٠	تنزانيا	أمطار غزيرة وفيضانات ـ ٥٤ قتيل
٢/١ ـ ٢/٨	إيران	فيضانات نتيجة أمطار غزيرة ـ ٣٧٠ قتيل ٢٠٠٠ بدون مأوى ـ ٢٫٩ مليون دولار
٢/١ ـ ٢/٢٨	الفيليبين	عاصفة وفيضانات أصابت خمسة مدن ـ ٢٨ مفقود ٧٠٠٠٠ بدون مأوى ـ ٤٠ مليون دولار
٢/٢	الفيليبين	بركان جبل مايون ـ ٧٣ قتيل
٢/٦ ـ ٢/٩	الأرجنتين والأورغواي	عاصفة وفيضانات عقب سقوط أمطار غزيرة في خمس مقاطعات ـ ١٥ قتيل، ٤٠٠٠ بدون مأوى ـ ٥٠ مليون دولار
٢/١٩	بنغلادش	عاصفة وأمطار غزيرة ـ ٨ قتلى، ٧٠٠٠٠ بدون مأوى
٢/٢١ ـ ٢/٢٢	إيران	فيضانات عقب أمطار غزيرة ـ ٥٠٠ قتيل ـ ١٠٠٠ مليون دولار
٢/٢١ ـ ٢/٢٢	الولايات المتحدة	إعصار ـ ٣ قتلى ـ ٧٥ مليون دولار
٢/٢٨	الولايات المتحدة	سقوط أمطار وثلوج أدى إلى فيضان ـ ١٩٠ مليون دولار
٣/١ ـ ٣/٣١	أفغانستان	ـ ١٠٠ قتيل

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة	الضحايا — حجم الأضرار المادية
١/١ — ٣/٣١	الصين	إعصار استوائي مع عاصفة بَرَد	— ١٩ قتيل، ١٣٠ مصاب
٣/٤ — ٣/٥	الولايات المتحدة	عواصف، فيضانات، تلوج — موجه صقيع	— ١٠٠ مليون دولار
٣/١٠ — ٣/١٥	الولايات المتحدة، كوبا المكسيك	عاصفة ثلجية وإعصار مع فيضانات	— ١٨٠ قتيل — ١٨٠٠ مليون دولار
٣/١٢	البيرو	فيضانات	— ٨٠ مفقود
٣/١٤ — ٣/١٦	باكستان		— ٦٠ قتيل
٣/٢٥ — ٣/٢٦	الولايات المتحدة	عواصف وتساقط بَرَد	— — ١٢٥ مليون دولار
٣/٢٧	الولايات المتحدة	عواصف وتساقط بَرَد	— — ٣٥ مليون دولار
٣/٢٨ — ٥/١	الإكوادور	إنزلاق تربة عقب سقوط أمطار غزيرة	— ٣٠٠ قتيل، ١٠٠٠ بدون مأوى ٥٠٠ مليون دولار
٤/١ — ٤/٣٠	الصين	فيضانات ربيعية	— ١٢٩ قتيل ٣٢ مفقودين
٤/٥	الولايات المتحدة	إعصار وتساقط برَد	— — ٦٥ مليون دولار
٤/٩	الهند — البنغال	إعصار استوائي	— ١٢٥ قتيل ٥٠٠ مصاب
٤/١٥ — ٤/١٧	السودان، أرتيريا	فيضانات عقب تساقط أمطار	— ٢٠ قتيل ٢٠٠٠ بدون مأوى
٤/١٩	الولايات المتحدة	عاصفه وتساقط بَرَد	— ٦٠ مليون دولار
٤/٢٤	الصين	عواصف مع رياح وأعاصير	— ٣١ قتيل ٣٧٩ مصاب — ٨٨ مليون دولار

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة ـــ الضحايا ـــ حجم الأضرار المادية
٤/٢٤ ـــ ٤/٢٥	الولايات المتحدة	زوبعة اجتاحت المنطقة ـــ ٧ قتلى، ٩٠ مصابا، بطول ٣ كم وعرض ١,٥ كم ـــ ١٢٥ مليون دولار
٤/٢٦	كولومبيا/تاماريو	وفيضانات، عقب أمطار غزيرة ـــ ٣٠ قتيلا، ٦٧ مفقودا
٤/٢٨ ـــ ٤/٢٩	الولايات المتحدة	إعصار شديد مع عاصفة برقية ـــ ٧٥ مليون دولار
٥/١ ـــ ٥/٤	الولايات المتحدة	إعصار شديد مع عاصفة برقية ـــ ٤٠ مليون دولار
٥/١ ـــ ٥/١١	الأرجنتين	فيضانات في بيونس آيرس ـــ ٥٠٠ مليون دولار
٥/١ ـــ ٥/٣١	الهند	فيضانات تدمر ٤٠ قرية ـــ ٥٠ ألفا بدون مأوى
٥/٣	الشيلي	فيضانات وانزلاق تربة ـــ ١٥ قتيلا و٣٤ مليون دولار خسائر
٥/٥	بنغلادش	عاصفة تدمر ٣٠٠٠ كوخ ـــ ٩ قتلى ٢٥٠ جرحى ٣٠٠٠ مشرد
٥/٥	تكساس	عاصفة رملية ـــ ٨٩ قتيلا ٢٥ مفقودا ١٥٣ جريحا خسارة ٤١ مليون دولار
٥/٥ ـــ ٥/١٠	الولايات المتحدة	أعاصير متعددة ـــ ٣ قتلى ٦٠ جريحا خسارة ١٦٥ مليون دولار
٥/٩	بنغلادش	عاصفة مطرية ورعدية ـــ ١٥ قتيلا ـــ ٧٠ جريحا
٥/٩	الإكوادور	فيضانات وانزلاق تربة ـــ ٢٠٠ قتيلا ٢٤ مليون دولار خسارة
٥/١٣	بنغلادش	إعصار مدمر ـــ ٢٥ قتيلا ٢٠٠٠ جريحا
٥/٢٦ ـــ ٥/٣١	سيلانكا	فيضانات وأمطار غزيرة ـــ ٥ قتلى ١٥٠٠٠٠ بدون مأوى

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة	الضحايا ـ حجم الأضرار المادية
٦/١ ـ ٦/٢	كوريا الجنوبية	أمطار غزيرة وفيضانات	ـ ٢٣ قتيل ـ ١١٥ بدون مأوى ـ ١ بليون دولار خسائر
٦/١ ـ ٧/٣١	بنغلادش	فيضانات بعد أمطار موسمية	ـ ٢٥٠ قتيل
٦/١ ـ ٧/٣١	الهند ـ باكستان	فيضانات بعد أمطار موسمية	ـ ١٠٠٠ قتيل ، ٣ر٦ مليون شخص بدون مأوى
٦/١ ـ ٨/١٠	الولايات المتحدة	فيضانات بعد أمطار غزيرة	ـ ٤٥ قتيل ١٢ بليون دولار إجمالي الخسائر
٦/١ ـ ٨/٣١	الصين	أمطار وعواصف	ـ ١٠٠٠ قتيل ، ٤٥ر٥ مليار دولار
٦/٢ ـ ٦/٥	الولايات المتحدة	عواصف مطرية وفيضانات	ـ ٢٥٠ مليون دولار خسائر
١/١٥	اليابان	زلزال شدة ٧ر٥ درجة بمقياس ريختر	ـ ٢ قتل ، ٧٢٢ مصاب ـ ٣٥٨ مليون دولار
٦/١١	أفغانستان	فيضانات وأمطار غزيرة	ـ ٢٧ قتيل
٦/١٤ ـ ٦/١٥	أفغانستان	أمطار غزيرة والجراف أترية	ـ ١١٥ قتيل
٦/١٥	إل ـ سلفادور	أمطار غزيرة	ـ ٢٢ قتيل
٦/١٥	روسيا	فيضانات تغرق ١٠ قرى	ـ ١٢ قتيل ـ ١٠٠ مفقود ـ ٣٤ مليون دولار خسائر
٦/٢٠	إيران	زلزال (٦ر٤ مقياس ريختر)	ـ ٢٤ قتيل ، ٤٩ جريح
٦/٢٠	الكسيك	أعاصير وعواصف	ـ ٧ قتل ، ٧ر١ بليون دولار خسائر
٦/٢٦ ـ ٦/٢٧	الفيليبين	إعصار وأمطار غزيرة	ـ ٢٨ قتيل ، ١٥٠٠٠ بدون مأوى

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة	الضحايا ـ حجم الأضرار المادية
٧/١ ـ ٧/٣١	أوكرانيا	أمطار غزيرة وسيول	ـ ٤ قتلى ـ ٨٠ مليون دولار خسائر
٧/١ ـ ٨/٣١	فرنسا ـ سويسرا وبلدان أخرى	عاصفة رعدية وبَرَد	ـ ٢ قتلى، ١٨ جريح ـ ٨٧٥ مليون ف. ف خسائر
٧/٦ ـ ٧/٧	المكسيك	إعصار وأمطار غزيرة	ـ ٣٠ قتيل، ٢٠٠٠٠ بدون مأوى
٧/٩	الفيلبين	عاصفة استوائية	ـ ١٩ قتيل، ٣ مفقودين
٧/١٢	اليابان	زلزال (٧٫٨ مقياس ختر) وحرائق	ـ ٢٠٠ قتيل، ٣٩ مفقود ـ ٢٠٠ قتيل، ٣٩ مفقوداً ـ ١٫٨ بليون خسائر
٧/٢٨ ـ ٧/٢٩	الولايات المتحدة	عواصف مطرية وبَرَد	ـ ٤٥ مليون دولار
٨/١ ـ ٨/٣	اليابان	فيضانات وانزلاقات ترية	ـ ٤٤ قتيل، ١٢ مفقود، ٣٥ جريح ـ ٢١٠ مليون دولار خسائر
٨/٤	الولايات المتحدة	عاصفة رعدية وبَرَد	٤٥ مليون دولار خسائر
٨/٦	الولايات المتحدة	إعصار في الجنوب الشرقي	ـ ٤ قتلى، ١٥٠ جريح ـ ٣٠ مليون دولار خسائر
٨/٨	الولايات المتحدة	زلزال بحري	ـ ٧١ جريح ـ ١٢٠ مليون دولار إجمالي الخسائر
٨/٨ ـ ٨/١٠	اليابان وكوريا	إعصار «روبن» وفيضانات	ـ ٤٧ قتيل، ٤ مفقودين ـ ٢٢٥ مليون دولار خسائر
٨/٨ ـ ٨/١١	ترينيداد وتوباكو	عاصفة استوائية	ـ ٩٩ قتيل، ٥٠٠ جريح ـ ٥٠٠٠٠ بدون مأوى ـ ١٨ مليون دولار

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة	ـ الضحايا ـ حجم الأضرار المادية
٨/٢٠ ـ ٨/٢٣	المكسيك	عاصفة استوائية	ـ ٣٠٠٠ بدون مأوى
٨/٢١ ـ ٨/٢٣	بنغلادش	أمطار غزيرة وفيضانات	ـ ٤ قتيل، ١ مفقود، ٢٠ جريح ٧٥٠٠٠ بدون مأوى
٨/٣١ ـ ٩/١	الولايات المتحدة	إعصار «إميلي»	ـ قتيل واحد، ـ ٣٠ مليون دولار خسائر
٩/٣ ـ ٩/٤	اليابان	إعصار «يانسي»	ـ ٤٢ قتيل، ٥ مفقودين، ١٥٥ جريح ـ ١٠٠ بليون ين خسائر
٩/٧	الفيليبين	انزلاق تربة بحرق مناجم الذهب	ـ ٢١ قتيل
٩/١١ ـ ٩/١٥	الهند	فيضانات جارفة	ـ ٢٦٠ قتيل ـ ٥٠٠ مليون دولار خسائر
٩/١٦ ـ ٩/٢١	كوستاريكا ونيكاراغوا	إعصار «غيرت»	ـ ٤٨ قتيل ـ ١٣٠٠٠٠ بدون مأوى
٩/١٧	هونغ كونغ ـ الصين	العاصفة الاستوائية «بكي»	ـ ١٨ قتيل، ٧٠ مفقود، ٨٦ جريح ـ ٢٦٠ مليون دولار
٩/٢١ ـ ٩/٢٢	الولايات المتحدة	إعصار مع برد	ـ ٣٥ مليون دولار خسائر
٩/٢٢ ـ ٩/٢٣	الهند	أمطار غزيرة وانزلاق تربة	ـ ٢٠ قتيل، ٢٥ جريح
٩/٢٢	إيطاليا ـ سويسرا فرنسا	فيضانات في منطقة الألب	ـ ١٨ قتيل ـ ٧٠٠ مليون دولار خسائر
٩/٣٠	الهند	زلزال	ـ ٩٥٠٠ قتيل ـ ٢٨٠ مليون دولار خسائر
١٠/٢ ـ ١/٦	فيتنام	فيضانات	ـ ٦٥ قتيل ـ ١٠ مليون دولار خسائر
١٠/٣	الصين	أمواج عالية	ـ ١٩ قتيل ـ ٤٠ مفقود

الرائد العربي ـــ

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة	الضحايا ـ حجم الأضرار المادية
١٠/٣ ـ ١٠/٦	الفيليبين	إعصار وفيضان	ـ ٥٧ قتيل، ٥٨ مفقود، ١٫٢ مليون شخص بدون مأوى ـ ١٤٤ مليون دولار خسائر
١٠/٧ ـ ١٠/٨	جنوب أفريقيا	فيضانات	ـ ٥ قتل، ٧ مفقودين، ٣٠٠٠ بدون مأوى
١٠/٧ ـ ١٠/١٧	غرب أوربا	فيضانات وانزلاق تربة	ـ ١٧ قتيل ـ ٥٠٠ مليون ف. ف خسائر
١٠/٨	سريلانكا	انزلاقات تربة	ـ ١٥ قتيل، ٥٠ مفقود
١٠/١٢ ـ ١٠/١٣	الولايات المتحدة	عواصف وفيضانات	ـ ٣٠ مليون دولار خسائر
١٠/١٢ ـ ١٠/٢٢	الهند	فيضانات	ـ ٣٥ قتيل
١٠/١٣ ـ ١٠/١٦	غويانا الجديدة	زلزال	ـ ١٤٠ قتيل ـ ٢٠٠ جريح ـ ١٠٠٠ بدون مأوى
١٠/١٧ ـ ١٠/٢٠	الولايات المتحدة	إعصار وبَرَد وفيضانات	ـ ٦٠ مليون دولار خسائر
١٠/٢٠	الجزائر	أمطار غزيرة	ـ ٢٢ قتيل، ١٤ جريح
١٠/٢٥	غويان الجديدة	زلازل	ـ ٤٠ قتيل
١٠/٣١ ـ ١١/٢	هندوراس	أمطار غزيرة وفيضانات	ـ ٤٠٠ قتيل، ١١٠٠٠ بدون مأوى
١١/١ ـ ١٢/٣١	روسيا	شتاء قارس	ـ ٤١ قتيل، ٦٠ جريح
١١/٩ ـ ١١/١١	الهند ـ سريلانكا	أمطار غزيرة وفيضانات	ـ ٣٢ قتيل، ٥٠ مفقود
١١/١١ ـ ١١/١٣	إيران	فيضانات	ـ ٤ قتلى، ١٠٠٠٠ بدون مأوى ـ ١٧ مليون دولار خسائر
١١/١٥ ـ ١١/١٦	باكستان	فيضانات	ـ ٣٠٠ قتيل

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة	الضحايا — حجم الأضرار المادية
١١/٢٠—١١/٢٣	شرق آسيا	إعصار «كيي»	— ١٠٦ قتلى، ٢٩ مفقود، ٣٤٤ جريح — ما يزيد على ١١ بليون دولار خسائر
١١/٢٤—١١/٢٧	كوبا	فيضانات	— ٢٢ قتيلا، ١١ مفقودا، ٢٠٥٠٠ بدون مأوى
١١/٢٧—١١/٢٨	تايلاند	فيضانات	— ٤٠ قتيلا — ٨٠ مليون دولار خسائر
١٢/١—١٢/٢	فيليبين	فيضانات	— ٢٤ قتيلا، ١ مفقود، ٤ جرحى
١٢/١—١٢/١٣	سيريلانكا	فيضانات	— ١٢٥٠٠٠ بدون مأوى
١٢/٤	الهند	عاصفة استوائية	— ٦٠ قتيلا ٣ بليون روبية خسائر
١٢/٥—١٢/١٠	الفيليبين — فيتنام	إعصار «لولا»	— ٣٠٨ قتيلا، ١٣٨ مفقودا، ٤٠٨ جرحى
١٢/١٠—١٢/١١	الفيليبين	إعصار «مي»	— ٦٥ قتيلا — ٥٢٠ مليون بيزو فيليبين خسائر
١٢/١١	ماليزيا	سقوط منازل بسبب الأمطار	— ٧٢ قتيلا
١٢/١٤	مصر	سقوط صخور	— ٤٣ قتيلا
١٢/١٨	كولومبيا	انجرافة تربة	— ٣٥ قتيلا، ٤٠ مفقودا، ٣٦ جريحا
١٢/٢٠—١٢/٢٧	جنوب شرق آسيا	فيضانات	— ٧٠ قتيلا
١٢/٢١	كولومبيا	فيضانات	— ٣٥ قتيلا، ٢٠ مفقودا
١٢/٢٥	الجزائر	انجراف تربة	— ١٥ قتيلا، ٦٢ جريحا
١٢/٢٦	الفيليبين	إعصار «نيل»	— ١٢٥ قتيلا، ٢٥ مفقودا، ١٥٠٠٠ بدون مأوى

الرائد العربي ـــ

الحـرائـق الضـخـمـة :

التاريـخ	مكـان الحـادث	طبيعـة الحـادثة	ـ الضحـايـا ـ حجم الأضرار المادية
١/٩	بلجيكا	حريق مخزن	ـ ٥ بليون فرانك بلجيكـي إجمالي الخسائر
١/٧	هولندا	حريق طائرة	ـ ١٥٠ مليون فلوران هولندي خسائر
١/٧	كوريا الجنوبية	حريق بسبب انفجار غاز	ـ ٢٩ قتيل، ١٢ مفقود، ٦٠ جريح
١/١٩	تايوان	حريق في مطعم	ـ ٣٣ قتيل، ٢١ جريح
٢/١٤	الصين	حريق في منطقة تجارية	ـ ٣٩ قتيل، ٥٣ جريح
٣/١٠	الصين	حريق في محطة توليد	ـ ٢٠ قتيل، ٢٥ جريح
٣/١٥	ألمانيا	حريق في منشأة صناعيه	ـ قتيل، جريح ـ ٧٥ مليون مارك خسائر
٣/٢٥	فنزويلا	انفجار في محطة غيرع الغاز	ـ ٢٠ قتيل ـ ٩٦ مليون دولار خسائر
٤/١٩	كوريا الجنوبية	حريق في مستوصف	ـ ٣٤ قتيل، ٢ جرحى
٤/٢٨	تركيا	إنهيار بعد انفجار غاز	ـ ٣٦ قتيل، ١٤ مفقود، ٣ جرحى
٥/١٠	تايلاند	حريق كبير في مصنع	ـ ٢١١ قتيل، ٥٤٧ جريح ـ ٥٨٣ مليون بهت (عملة تايوان) خسائر
٥/١٢	تايوان	حريق في بناية من ١٢ طابق	ـ ٢٠ قتيل، ٨ جرحى
٦/١٥	فرنسا	حريق في مستوصف	ـ ٢٠ قتيل، ٣٥ جريح

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة	الضحايا ـ حجم الأضرار المادية
٦/٢٦	الصين	إنفجار وحريق في أحد المصانع	ـ٢٧ قتيل، ٣٢ جريح
٧/٤	اليابان	إنفجار وحريق في مصنع لمكيماويات	ـ قتيل واحد، ٣ جرحى ـ ٤٫٤ بليون ين خسائر
٥/١٧	بريطانيا	حريق في مخزن	ـ ٢٢ مليون جنيه استرليني خسائر
٥/٨	الصين	انفجار مستودع أسيد	ـ ٤٨ قتيل، ٥١٠ جرحى ـ ٣ مليون دولار خسائر
٨/١١	ألمانيا	إنفجار وحريق في محطة للطاقة	ـ ٣٥ مليون دولار خسائر
٨/٢٠ـ٨/٢١	الإمارات العربية المتحدة	حريق في معمل للدهانات	ـ ١٠٠ جريح ـ ٢٥ مليون درهم خسائر
٨/٢٤	مصر	إنفجار وحريق في مصفاة للنفط	ـ قتيل واحد، ٧٠ جريح
٨/٢٩	الصين	إنفجار وحريق في مصنع	ـ ٢٧ قتيل
٨/٣٠	هولندا	حريق في مركز تجاري	ـ ٦٠ مليون فلورين هولندي خسائر
٩/٦	بريطانيا	حريق في مصنع	ـ ٢ قتيل ـ ٥٧ مليون جنيه استرليني خسائر
٩/٢٨	فنزويلا	إنفجار في أنبوب لنقل الغاز	ـ ٥١ قتيل، ١٥ جريح
١٠/١١	الصين	إنفجار في محطة غاز	ـ ٧٠ قتيل
١٠/٢٦ـ١١/٣	الولايات المتحدة	حريق في منطقة سكنية	ـ ٣ قتلى، ١٣٠ جريح ـ ١٩٥٠ مليون دولار خسائر

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة ـ الضحايا ـ حجم الأضرار المادية
١٠/٣٠	الولايات المتحدة	حريق في مصنع بسبب ـ ٣٠ مليون دولار خسائر شرارة كهربائية
١١/٢	فيتنام	إنفجار في خط للنفط ـ ٤٤ قتيل، ٥٥ جريح
١١/١٩	الصين	حريق في معمل بلاستيك ـ ٨٤ قتيل، ٣٨ جريح
١١/٢٦	الصين	إنفجار في مصنع كيميائي ـ ٦١ قتيل، ١٨٠ جريح
١٢/١	ألمانيا	حريق في مصنع ـ ٦٠٠ مليون مارك خسائر
١٢/٥	الصين	حريق في مصنع للديناميت ـ ٢٥ قتيل
١٢/١٠	الأردن	حريق في مخزن تجاري ـ ٢٥٠ جريح، ـ ٢ مليون دينار خسائر + ١ مليون دولار
١٢/١٣	الصين	حريق في مصنع نسيج ـ ٦١ قتيل ـ ١٢ جريح

كوارث الطيران :

٢/٣	الولايات المتحدة	تحطم طائرة لوكهيد ١٣٠ ـ ٧ قتلى، ـ ٢٣ مليون دولار خسائر
٢/٨	إيران	تحطم طائرة توبوليف ١٥٤ ـ ١٣٤ قتيل
٣/٥	مقدونيا	تحطم طائرة فوكر ١٠٠ ـ ٣٨ قتيل، ١٤ جريح ـ ٣٨ مليون دولار خسائر
٣/٢٥	الولايات المتحدة	تحطم طائرة تابعة للبحرية ـ ١٨٨ مليون دولار خسائر
٤/٥	غواتيمالا	انقلاب طائرة بيونغ ٢ ـ ٧٦٧ ـ ٦٠ جريح ـ ٤٣ مليون دولار خسائر

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة ـــ الضحايا ـــ حجم الأضرار المادية
٤/٦	الولايات المتحدة	هبوط اضطراري لطائرة صينية ـــ قتيل واحد، ١٥٦ جريح ـــ ١٢ مليون دولار خسائر
٤/١٤	الولايات المتحدة	خروج طائرة DC-10 عن المدرج ـــ ٣٩ جريح ـــ ٢٧ مليون دولار خسائر
٤/٢٣	منغوليا	تحطم طائرة أنتيوف، بعد ـــ ٤٠ قتيل الاصطدام بجبل
٤/٢٦	الهند	تحطم طائرة بوينغ ٧٣٧ ـــ ٥٦ قتيل، ٦٢ جريح ـــ ١٨ مليون دولار خسائر
٤/٢٧	أفغانستان	تحطم طائرة أنتينوف عسكرية ـــ ٧٦ قتيل
٥/٢	اليابان	إخلاء اضطراري بطائرة ـــ ٧٧ جريح بوينغ ٧٢٧
٥/١٩	كولومبيا	تحطم طائرة بوينغ ٧٢٧ ـــ ١٣٢ قتيل، ـــ ٢٧ مليون دولار خسائر
٦/١٧	جورجيا	تحطم طائرة أنتينوف ـــ ٤١ قتيل
٧/١	أندونيسيا	تحطم طائرة فوكر ٢٨ ـــ ٤١ قتيل، ٢ جرحى ـــ ٥ مليون دولار خسائر
٧/٢٠	الولايات المتحدة	حريق في مطار ـــ ٢٥ مليون دولار خسائر
٧/٢٣	الصين	تحطم طائرة بعد إقلاعها ـــ ٥٥ قتيل، ٥٨ جريح ـــ ١٩ مليون دولار خسائر
٧/٢٦	كوريا الجنوبية	تحطم طائرة بوينغ ٧٣٧ ـــ ٦٦ قتيل، ٤٤ جريح ـــ ٥٥ مليون دولار خسائر
٨/٢٦	روسيا	تحطم طائرة ـــ ٢٤ قتيل ـــ ٢ مليون دولار خسائر

الرائد العربي ـــ

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة ـ الضحايا ـ حجم الأضرار المادية
٨/٢٧	طجكستان	تحطم طائرة بالك ـ ٤٠ ـ ٨٢ قتيل، ٤ جرحى
٩/١٣	تاهيتي	خروج طائرة فرنسية ـ ٢ جرحى بوينغ ٧٤٧ عن المدرج ـ ٩٢ مليون دولار
٩/١٤	بولاند	خروج إير ناص شركة لوفتهانزا عن المدرج ـ ٢ قتلى، ٥٠ جريح ـ ٢٦ مليون دولار خسائر
٩/٢١ ـ ٩/٢٣	جورجيا	سقوط طائرتين TU ـ ٩٨ قتيل، ٦٢ جريح
١٠/٢٥	تايوان	هبوط إضطراري لطائرة ـ ٩ جرحى بسبب حريق ـ ٣٥ مليون دولار خسائر
١٠/٢٦	الصين	خروج طائرة عن ـ ٢ قتلى ـ ١٣ جريح المدرج بسبب المطر ـ ٢٣ مليون دولار خسائر
١١/٤	هونغ كونغ	بسبب إعصار «إيرا» الجرف ـ ٢٢ جريح طائرة عن المدرج ـ ١٥٥ مليون دولار خسائر
١١/١٣	الصين	تحطم طائرة بسبب الضباب ـ ١٢ قتيل، ٢٤ جريح ـ ٣٦ مليون دولار خسائر
١١/١٥	الهند	هبوط إضطراري لطائرة ـ ٤٦ مليون دولار خسائر A 300
١١/٢٠	مقدونيا	تحطم طائرة ركاب ـ ١١٥ قتيل، جريح واحد
١٢/١	الولايات المتحدة	تحطم طائرة مقاتلة ـ ٢٠ قتيل ـ ٢٥ مليون دولار خسائر
١٢/١٥	الفيليبين	تحطم طائرة هيركوليس ـ ٢٧ قتيل
١٢/٢١	أرمينيا	تحطم طائرة روسية انيتوف ـ ٣٥ قتيل

كوارث النقل البحري :

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة ــ الضحايا ــ حجم الأضرار المادية	
١/١ ــ ١/٣١	الصين	انقلاب سفينة ركاب	ــ ٤٠ قتيل
١/٥ ــ ١/١٢	بريطانيا	غرق ناقلة النفط «بريز»	ــ ١٤٧ مليون دولار خسارة
١/١٤	تايوان	فقدان السفينة «أكامار» بسبب سوء الأحوال الجوية	ــ ٢١ مفقود
١/١٦ ــ ١/١٩	النرويج	انقلاب سفينة صغيرة	ــ ٢٢ مليون دولار خسائر
١/٢١	أندونيسيا	اصطدام ناقلتين	ــ ٣٣ مليون دولار خسائر
١/٢٥	سيرلانكا	غرق سفينة ركاب	ــ ٦٠ قتيل
٢/٦	بنغلادش	اصطدام سفينتين	ــ ٢٠ قتيل
٢/١٢	اسبانيا	اصطدام سفينتين	ــ ٣ر٣ بليون دولار بيزيتا
٢/١٧	هايتي	غرق سفينة ركاب «Neptune»	ــ ١٨٠٠ قتيل
٢/٢٣	موزمبيق	فقدان قارب صيد	ــ ٢٥ مفقود
٣/١	برازيل	جنوح العبارة «أميرة المحيط»	ــ ٢٣ مليون دولار خسائر
٣/٢	كونغو	سقوط جسر ينقل الركاب إلى العبارة Matadi	ــ ٢٢٠ قتيل
٣/٦	تشيلي	حريق يدمر عدد من السفن	ــ ١ مفقود ــ ٦٢ مليون دولار خسائر

الرائد العربي ـــ

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة ـ الضحايا ـ حجم الأضرار المادية
٣/١٥	كندا	غرق سفينة لنقل المواد الأولية ـ ٣٣ قتيل ـ ٢٤ مليون دولار خسائر
٣/٢٤ـ٣/٢٦	اليابان	غرق سفينة صينية «Xian Rev» ـ ٢٩ قتيل
٤/١٢	اسبانيا	غرق السفينة الهندية «Vishva Mohini» ـ ٤٠ قتيل
٤/١٣	الصين	غرق سفينة ركاب ـ ٤٤ مفقود
٤/١٧	الصين	غرق الناقلة «أطلس» ـ ١٤ مليون دولار خسائر
٤/٢٩	أندونيسيا	اصطدام ناقلة مع سفينة ركاب ـ ٢٠ مفقود
٥/٢	ماليزيا	انقلاب معدية ـ ٢٨ قتيل
٥/١٣ـ٥/١٤	العربية السعودية	حريق في سفينة شحن ـ ٣٣ مليون دولار خسائر
٥/١٨	كينيا	غرق قارب ملىء بالأفراد ـ ٤٥ قتيل
٥/٢٣	بورما	غرق سفينة ركاب ـ ١٧ قتيل، ١٢٠ مفقود
٦/٣	بلجيكا	اصطدام سفينتين ـ ٧ قتلى، ٢ مفقود، ٢٧ جريح ـ ٢١ مليون دولار خسائر
٧/٢	الفيليبين	غرق قارب بحر آخر ملىء بالركاب ـ ٣١٥ قتيل
٧/٦	مصر	غرق منصة تنقيب عن النفط ـ ١٥ مليون دولار خسائر
٨/٢٠	أندونيسيا	غرق معدية ـ ١٤ قتيل، ٩ مفقودين

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة ـ الضحايا ـ حجم الأضرار المادية
٩/٢	هولندا	اصطدام ناقلة مع أنبوب نفط ـ ١٥ مليون دولار خسائر
٩/١٩	جنوب أفريقيا	غرق سفينة شحن رومية ـ ٢٨ قتيل
١٠/٧	الصين	غرق معدية نهرية ـ ٢٠ قتيل
١٠/١٠	كوريا الجنوبية	غرق ناقلة ركاب ـ ٢٥٠ قتيل
١٠/١٢	أندونيسيا	غرق سفينة ركاب ـ ١٦ قتيل، ١٩ مفقود
١١/١٣	الهند	انقلاب ناقلة نهرية ـ ٢٦ قتيل
١١/١٩	بنغلادش	انقلاب ناقلة ركاب ـ ٥ قتلى، ٤٥ مفقود بعد اصطدامها بناقلة
١٢/١	الهند	انقلاب سفينة ركاب ـ ٣٠ قتيل
١٢/١٩	مانيزيا	اصطدام سفينتين ـ ٤٩ قتيل
١٢/٢٦ ـ ١٢/٢٧	أندونيسيا	غرق ٦ سفن بسبب عاصفة ـ ٢١ قتيلا

كوارث الطرق والسكك الحديدية:

١/١	بوليفيا	تدهور باص مزدحم بالركاب ـ ٢١ قتيل، ٤٦ جريح
١/٣	المكسيك	انزلاق باص وتدهوره بسبب الرطوبة ـ ٢٤ قتيل، ٣٠ جريح
١/٩	الأرجنتين	اصطدام ثلاث باصات ـ ٦٠ قتيل، ٨٠ جريح

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة	ـــ الضحايا ـــ حجم الأضرار المادية
١/١٥	الصين	تدهور باص	ـــ ٣٠ قتيل
١/١٦	الهند	اصطدام قطار ركاب مع آخر للبضائع	ـــ ١٢ قتيل، ٦٠ جريح
١/١٨	إيران	اصطدام قطارين الركاب	ـــ ٢٤ قتيل، ٤٥ جريح
١/١٩	الولايات المتحدة	اصطدام قطارين على جسر	٨ قتيل، ٥٢ جريح
١/٢٣	تركيا	اصطدام باص مع شاحنة	ـــ ٢١ قتيل، ٣٥ جريح
١/٣٠	كينيا	تدهور قطار من فوق جسر	ـــ ١٤٠ قتيل، ٢٠٠ مفقود
١/٣١	الصين	اصطدام باص مع قطار	ـــ ٦٦ قتيل، ٢٨ جريح
٢/٢	غانا	اصطدام باص مع شاحنة	ـــ ٣٠ قتيل، ٩٠ جرحى
٢/٨	نيجيريا	احتراق باص	ـــ ٥٠ قتيل
٢/٩	إيطاليا	خروج قطار عن السكة	ـــ ٨ قتلى، ١٢٠ جريح
٢/١٥	فرنسا	انزلاق باص وتدهوره	ـــ ٥٢ جريح
٣/١	المكسيك	اصطدام باص مع قطار	ـــ ٣٠ قتيل
٣/١ ـــ ٣/٣١	الصين	اصطدام باصين	ـــ ٢٤ قتيل، ٤٠ جريح
٣/٤	كولومبيا	اصطدام باصين	ـــ ٢٠ قتيل، ٢٤ جريح
٣/١٣	نيجيريا	اصطدام باص مع شاحنة	ـــ ٦٠ قتيل
٣/٢٣	باكستان	انزلاق باص	ـــ ٣٨ قتل، ١٨ جريح

كوارث الطبيعة وكوارث البشر ١٩٩٣ ـــ

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة ـ الضحايا ـ حجم الأضرار المادية
٣/٢٨	كوريا الجنوبية	انقلاب عربات في قطار سريع ـ ٨٠ قتيل، ١٧٠ جريح
٤/١ ـ ٤/٣٠	الصين	اصطدام قطار مع باص ـ ٣٥ قتيل
٤/٧	بلغاريا	سقوط باص تركي من فوق جسر ـ ٢٧ قتيل، ١٩ جريح
٤/٢٥	باكستان	خروج قطار سريع عن السكة ـ ١٥٠ جريح
٥/١ ـ ٥/٣١	مصر	انقلاب باص وغرقه في نهر النيل ـ ٢٣ قتيل
٥/٢٧	أرمينيا	اصطدام قطار مع آخر ـ ٣٠ قتيل، ٤٨ جريح
٦/٣	الهند	غرق باص أثناء عبوره جسر ـ ٢٩ قتيل، ٢٤ جريح
٦/٣	الهند	اصطدام قطار ركاب مع آخر للشحن ـ ٢١ قتيل، ٦٣ جريح
٦/١٠	البرازيل	اصطدام باص مع شاحنة ـ ٣٣ قتيل
٦/١٦	أوغندا	اصطدام شاحنة تقل أطفال مع آخرين ـ ٣٠ قتيل
٦/٢٠	البرازيل	اصطدام باص مع شاحنتين بسبب الضباب ـ ٣٠ قتيل، ١٥ جريح
٦/٢٧	أثيوبيا	انقلاب باص في تلال ألمانا ـ ٣٠ قتيل، ٤٠ جريح
٧/٦	بنغلادش	خروج قطار عن السكة ـ ٦٠ جريح
٧/١٠	الصين	اصطدام قطار ركاب مع آخر متوقف ـ ٤٤ قتيل، ٤٥ جريح

الرائد العربي ـــ

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة ـ الضحايا ـ حجم الأضرار المادية
٧/١١	أريتريا	تدهور باص على بعد ـ ٢٥ قتيل، ٢٥ جريح ٢٠ كم من العاصمة أسمرة
٧/١٥	الهند	اصطدام قطارين ـ ٢٠ قتيل، ١٠٠ جريح وجهاً لوجه
٧/٢٤	تركيا	اصطدام باصين للسياح ـ ٤٩ قتيل، ٣٣ جريح وجهاً لوجه
٧/٣١	إطاليا	اصطدام قطارين أحدهما ـ قتيل، ٥٠ جريح متوقف
٨/٣	الهند	انقلاب باص في نهر ـ ٣٧ قتيل
٨/٤	الهند	خروج قطار عن السكة ـ ٢٠ قتيل، ١٥ جريح
٨/٥	سنغافورة	اصطدام قطار أنفاق ـ ١١٧ جريح، مع آخر ـ ٤ مليون دولار سنغافورة خسائر
٨/٢٢	الهند	سقوط باص في بحيرة ـ ٢٩ قتيل
٩/٥	ألمانيا	حادث باص ـ ٤ قتل، ٥٢ جريح
٩/٦	فيتنام	سقوط باص في نهر ـ ٤١ قتيل
٩/١٣	جنوب أفريقيا	اصطدام باصين ـ ٢٠ قتيل، ٦٠ جريح
٩/١٤	الهند	تدهور باص في خندق ـ ٦٠ قتيل
٩/٢٠	مصر	اصطدام باصين ـ ٢٠ قتيل، ٤٦ جريح وجهاً لوجه
٩/٢٠	الهند	سقوط باص في قناة للري ـ ٦٨ قتيل
٩/٢١	الهند	اصطدام قطار مع آخر ـ ٢٦ قتيل، ٥١ جريح

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة	الضحايا ـ حجم الأضرار المادية
٩/٢٢	الولايات المتحدة	سقوط قطار في نهر	ـ ٤٧ قتيل، ـ ٣٠٠ مليون دولار خسائر
٩/٢٨	مراكش	اصطدام قطار مع آخر	ـ ١٥ قتيل، ١٠٦ جرحى
١٠/٣	كينيا	اصطدام (باص، كرافان سيارة)	ـ ٣٥ قتيل، ٤٣ جريح
١٠/١٠	الهند	سقوط باص في نهر الغانج	ـ ٤٣ قتيل، ٢١ جريح
١٠/٢٠	بيرو	سقوط شاحنة في منحدر في جبال الأنديز	ـ ٣٠ قتيل
١١/٢	أندونيسيا	اصطدام قطارين	ـ ٢٣ قتيل، ١٥٠ جريح
١١/٧	نيجيريا	اصطدام باص مع صهريج	ـ ٦٠ قتيل
١١/١٠	فرنسا	اصطدام عدة سيارات بسبب المطر	ـ ١٧ قتيل، ٥٠ جريح
١١/٢٤	الهند	اصطدام قطارين في نيودلهي	ـ ٢٢ قتيل، ٦٠ جريح
١١/٢٨	الهند	سقوط عربة قمامة تحمل ركاب في نهر (بادون رحمة)	ـ ٢٥ قتيل، ٣٠ جريح
١١/٣٠	الولايات المتحدة	اصطدام قطار مع شاحنة	ـ ٥٢ قتيل
١٢/٥	باكستان	اصطدام باص مع جدار وسقوط في نهر	ـ ٢٧ قتيل
١٢/١١	الهند	اصطدام قطار مع باص مدرسي	ـ ٣٨ قتيل، ٤١ جريح
١٢/١٢	مصر	اصطدام قطارين على طريق القاهرة ـ الاسكندرية	ـ ١٥ قتيل، ٧٠ جريح

الراند العربي ـــ

كوارث المناجم :

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة ـ الضحايا ـ حجم الأضرار المادية
١/٢٠	الصين	انفجار غاز في منجم للفحم ـ ٣٥ قتيل
٣/١ ـ ٣/٣١	كينيا	انهيار مدخل منجم للذهب ـ ٢٠ قتيل
٤/٢	الصين	انفجار في منجم للفحم ـ ٢٢ قتيل، ١ مفقود، ٤ جرحى
٥/٨	الصين	انفجار غاز في منجم للفحم ـ ٣٢ قتيل، ٧ مفقودين، ١١ جريح
٥/١٣	جنوب أفريقيا	انفجار غاز الميثان في منجم للفحم ـ ٥٣ قتيل
٦/٧	أندونيسيا	سقوط صخور وإغلاق المدخل في منجم للمعادن ـ ٤٥ مليون دولار خسائر
١٠/١٨	الصين	انفجار في منجم للفحم ـ ٤٠ قتيل، ٤ جرحى
١٢/١١	الصين	انفجار غاز في منجم للفحم ـ ٢٥ قتيل

انهيار بنايات وجسور :

١/٢٨	مصر	انهيار بناء قوامه من ٦ طوابق ـ ٢٠ قتيل، ٣٠ جريح
٣/٢٥	كوريا الجنوبية	انهيار مركز تدريب من طابقين ـ ١٢٠ جريح
٨/١٣	تايلاند	انهيار فندق بسبب بناء طابق إضافي ـ ١٣٥ قتيل، ٢٧٠ جريح

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة	الضحايا ـ حجم الأضرار المادية
٨/٢٧	الصين	انهيار سد	ـ ٢٥٧ قتيل، ١٥٧ مفقود، ٣٣٦ جريح ـ ١٥٣ مليون يوان صيني خسائر
١١/١٤	الولايات المتحدة	انهيار مدخنة ارتفاعها ١٨٣ م	ـ ١٨٠ مليون دولار خسائر
١١/٣٠	فيليبين	انهيار بناء جديد لسوق الأوراق المالية	ـ ٣٠ قتيل
١٢/١٢	الهند	انهيار جسر أثناء التشييد	ـ ٢٠ قتيل، ٦٠ جرحى

كوارث متفرقة:

١/١	هونغ كونغ	سقوط منصة إحتفال بعيد رأس السنة	ـ ٢٠ قتيل، ٧٠ جريح
١/ـ ١/٣١	طاجكستان	تسمم بالخبز	ـ ٣٠ قتيل
١/٣٠	كولومبيا	انفجار سيارة في مركز العاصمة	ـ ٢١ قتيل، ٧٤ جريح
٢/١ ـ ٣/٣١	الأرجنتين	تسمم بالخمر	ـ ٢٣ قتيل، ٦٦ جريح
٢/٢٦	الولايات المتحدة	انفجار قنبلة في كاراج	ـ ٥ قتلى، ١٠٠٠ جريح ـ ١٫١ بليون دولار خسائر
٣/١ ـ ٣/٣١	الصين	تسمم بغاز الفحم	ـ ٤٢ قتيل
٣/١٢	الهند	سلسلة من انفجارات القنابل في سوق للأوراق المالية	ـ ٣٠٠ قتيل، ١١٠٠ جريح ـ ١٦٥ مليون روبية خسائر
٣/١٥	جنوب أفريقيا	حادث في مصنع للكيماويات	ـ ٥٠ جريح

التاريخ	مكان الحادث	طبيعة الحادثة	الضحايا ـ حجم الأضرار المادية
٣/١٧	الهند	انفجار قنبلة في منطقة سكنية	٦٠ قتيل
٣/٢٠	بريطانيا	انفجار قنابل	قتيل واحد، ٥٠ جريح
٣/٢٠	الهند	تسمم باللحوم	١٦ قتيل، ٦٣٠ جريح
٣/٢٧	ألمانيا	انفجار في سجن	١٠٠ مليون مارك خسائر
٤/١٩	الولايات المتحدة	حريق كبير	٧٨ قتيل
٤/٢٤	بريطانيا	انفجار قنبلة في لندن	قتيل واحد، ٥٤ جريح، ٥٠٠ مليون جنيه استرليني خسائر
٥/٢٧	إيطاليا	انفجار سيارة ملغومة	٦ قتلى، ٥٠ جريح
٦/١ ـ ٦/٣٠	فيتنام	فيل بري يقتل قرويين	٢٤ قتيل
٧/٢٠	ماليزيا	مهاجرين يقفزون إلى البحر	٢٥ قتيل
٧/٢٦	الولايات المتحدة	تسرب غازات كيميائية	٣٠٠٠ جريح
٨/١ ـ ٨/٣١	الهند	مبل هائج	٤٤ قتيل
٩/٢٨	الصين	تسرب غاز	٥٠٠ جريح
١٠/٣١	ساحل العاج	شغب بعد مباراة كرة القدم	٢٣ قتيل، ١١٧ جريح
١١/١ ـ ١١/٣٠	الهند	تسمم بالغاز	٢٠ قتيل، ٣ جرحى
١١/٧	السويد	سرقة لوحات من متحف	٦٠ مليون دولار خسائر